

جامعة قاصدي مرباح ورقلة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

الميدان: علوم اقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من اعداد الطالبين: أمين مقدم

ميلي عبد القادر

بعنوان:

فعالية أدوات السياسة النقدية في تحكّم في العرض النقدي

دراسة حالة الجزائر فترة 2010-2020

نوقشت بتاريخ: 2022/06/08

رئيسا.

مشرفا.

مناقشا.

الأستاذ/ لعمودي محمد الطاهر

الأستاذ/ كودية يوسف

الأستاذ/ بوزيد السايح

السنة الجامعية: 2022/2021



جامعة قاصدي مرباح ورقلة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

الميدان: علوم اقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من اعداد الطالبين: أمين مقدم

ميلي عبد القادر

بعنوان:

فعالية أدوات السياسة النقدية في تحكّم في العرض النقدي

دراسة حالة الجزائر فترة 2010-2020

نوقشت بتاريخ: 2022/06/08

رئيسا.

الأستاذ/ لعمودي محمد الطاهر

مشرفا.

أستاذ

الأستاذ/ كودية يوسف

مناقشا.

الأستاذ/ بوزيد السايح

السنة الجامعية: 2021/2022

## إهداء

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكته سعادتي بخيوط منسوجة

من قلبها إلى والدي الغالية

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء وارتقي سلم الحياة بحكمة إلى

والدي العزيز

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكرهم فؤادي إلى إخوتي

وأخواتي الغاليات

إلى من ساهم وقدم لي النصيحة أو كلمة طيبة للوصول إلى تحقيق

طموحي وأهدائي

## اهداء

الحمد لله وسلاة وسلاما على النبي العربي الامي، أفصح من نطق بالضاد  
محمد عبده ورسوله، وعلى ألى واخوته من الرسل والأنبياء، مصابيح  
الهدى، واعلام النجاة، ومن نحا نحوهم واقتدى بهداهم.

إلى من تعبنت لراحتي وسهرة لأجلي، رمز التضحية والعطاء امي الغالية  
إلى من كان طيفه دافعي للعلم والتعلم، إلى أبي أطال الله في عمره  
إلى اخوتي كل باسمه إلى كل افراد عائلتي وإلى كل من ساندني في  
مشواري الدراسي وإلى كل من يعرفني وإلى صديقات العمر ورفقاء  
الدرب إلى جميع اساتذة الدرب إلى جميع اساتذة وكلية العلوم  
الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

اهدي هذا العمل

## الشكر

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم  
يطيب لي أن أتقدم بالشكر والعرفان للأستاذ المشرف كودية يوسف الذي  
عمل جاهدا بدعمنا وحرصه الكامل علينا لإنجاز هذا البحث شكرا لك.  
أتقدم بالشكر وكل التقدير والعرفان لكل أساتذتي الكرام على سهرهم  
لتدريسنا وتربيتنا شكرا لكم.

الى كل مد ساهم ولو بقليل في إنجاز البحث

شكرا للجميع.

## ملخص:

تناولنا في هذا البحث دراسة حول دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2020/2010؟

هدفت إلى ابراز أهمية كل من السياسة النقدية والعرض النقدي لجعل كمية النقود متلائمة مع إمكانية الإنتاجية الحقيقية وكيفية تحقيق السياسة النقدية لأهدافها النهائية من خلال تحقيق مستوى عام لأسعار والتوازن في ميزان المدفوعات وكذلك التشغيل الكامل.

وقد تم إسقاط هذه الجوانب على الجوانب على حالة الجزائر واستنتجا بأن البنك المركزي تمكن من مواكبة الإتجاهات الحديثة في إدارة السياسة النقدية وذلك من خلال قيامه بتحول نحو استخدام الأدوات الغير المباشرة كالسياسة إحتياطي القانوني وإسترجاع السيولة.

كما تميز عرض النقود في الجزائر خلال الفترة دراسة بالنمو المتزايد ومستوى معدلته مع إرتباط هذا النمو والتغير بمقابلات الكتلة النقدية وبأخص الموجودات الخارجية التي احتلت الصدارة في إشادة النقود في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** الكتلة النقدية، السياسة النقدية، معدل النمو، النقود، الاسعار

**Abstract:**

In this research, we dealt with a study on the role of monetary policy in controlling the money supply in Algeria during the period 2010/2020? It aimed to highlight the importance of both monetary policy and money supply to make the quantity of money commensurate with the possibility of real productivity and how the monetary policy achieves its final goals by achieving a general level of prices and balance in the balance of payments as well as full employment.

These aspects were projected on the aspects of the case of Algeria and concluded that the Central Bank was able to keep pace with modern trends in managing monetary policy by making a shift towards the use of indirect tools such as policy, legal reserve and recovery of liquidity. The money supply in Algeria during the study period was also characterized by the increasing growth and the level of its rates, with this growth and change being linked to the monetary mass interviews, especially the external assets that took the lead in the praise of money in Algeria.

**Keywords:** money supply, monetary policy, growth rate, money, prices



## فهرس المحتويات:

IV	إهداء
V	اهداء
VI	الشكر
VII	ملخص:
IX	فهرس المحتويات:
أ	مقدمة

### الفصل الأول: الأدبيات والنظريات والتطبيقية

2	تمهيد:
2	المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية والعرض النقدي
2	المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية
2	الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية واتجاهاتها
7	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية
7	الفرع الأول: الأدوات غير المباشرة:
9	الفرع الثاني: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية
11	الفرع الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية:
12	الفرع الرابع: نظريات النقدية لسياسة النقدية
16	المطلب الثالث: العرض النقدي ومقابلاته
16	الفرع الأول: مدخل إلى العرض النقدي
19	الفرع الثاني: مقابلات العرض النقدي ومحدداته
23	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
23	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

26	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.....
27	المطلب الثالث: مقارنة الدراسة مع الدراسات السابقة.....
29	خلاصة الفصل.....

### الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

31	المبحث الأول: الطرق والأدوات السياسية النقدية في التحكم في المعروض النقدي (2020/2010) ..
31	المطلب الأول: عموميات حول البنك المركزي الجزائري.....
31	الفرع الأول: نشأة ومفهوم ووظائف البنك المركزي الجزائر.....
32	الفرع الثاني: مفهوم البنك المركزي الجزائري.....
32	الفرع الثالث: وظائف البنك المركزي الجزائري.....
34	المطلب الثاني: مفهوم استقلالية البنك الجزائر.....
38	المطلب الثالث: مسار السياسة النقدية في الجزائر وأدواتها (2020/2010).....
41	الفرع الأول: معدل إعادة الخصم.....
43	الفرع الثاني: معدل الاحتياطي الإجباري.....
44	الفرع الثالث: عمليات السوق المفتوح.....
45	الفرع الرابع: استرجاع السيولة بالمناقصة.....
46	المبحث الثاني: تقييم النتائج.....
46	المطلب الأول: تطور الكتلة النقدي في الجزائر خلال الفترة (2020/2010):.....
48	المطلب الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2020/2010).....
51	المطلب الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية والكتلة النقدية.....
55	خلاصة الفصل:.....
58	خاتمة.....
71	قائمة المصادر والمراجع.....

## قائمة الجداول:

الجدول (1-1) يبين مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.....

27

جدول رقم (1-2): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2020\_2000)

42.....

جدول رقم (2-2): تطور معدل الاحتياطي في الجزائر خلال الفترة (2020\_2001)..... 43

جدول رقم (3-2): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2020/ 2010 (الوحدة مليار دينار

جزائري)..... 47

جدول رقم (4-2): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2020/2010) (الوحدة

مليار دينار جزائري)

50.....

# مقدمة

## مقدمة

توطئة:

السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية العامة للدولة وذلك لكونها أداة فعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من خلال أدواتها المختلفة حيث حظيت السياسة النقدية باهتمام واسع وكبير في الفكر الاقتصادي فالبداية الأولى التي تبلورت في معالمها كانت مع ظهور المدرسة الكلاسيكية ثم جاء كينز ليؤكد في القرن العشرين أن السياسة المالية هي أكثر فعالية لكن سرعان ما استرجعت السياسة النقدية مكانتها في الخمسينات من القرن العشرين على يد فيردمان وازداد اهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي المعاصر خاصة أثناء أزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي التي شاهدها معظم الدول العالم خاصة النامية منها.

يعد موضوع عرض النقود من المواضيع الاقتصادية البالغة الأهمية التي حظيت باهتمام الكثير من المفكرين على مستوى النظري والتطبيقي ولذلك نجد في مختلف الدول تظهر اهتمام كبير بالسياسة النقدية لعرض النقدي وتنظم إصداره بما يتوافق مع الأهداف الاقتصادية الكلية وذلك فإن السياسة النقدية تتدخل بإجراءاتها وأدواتها ومنهجيتها لتكثيف عرض النقود على مستوى النشاط الاقتصادي وباعتبار السياسة النقدية مجموعة من الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود ومعدلات الفائدة وحجم الائتمان المصرفي وذلك من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية كالحد من التضخم.

لقد تميز عرض النقود في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة (2010/2020) بالنمو المستمر والمتزايد في معدلات عرض النقود مع ارتباط هذا النمو والتغير بالتغير مقابلات الكتلة النقدية خاصة الأصول الخارجية التي احتلت صدارة لإنشاء النقدي في الجزائر، ومع تزايد الميل نحو استخدام الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية للجزائر لإدارة المعروض النقدي وضرورة مناداة بمنح الحرية للبنك المركزي وكذلك منحه أكبر قدر من استقلالية التي نص عليها قانون 10/90 وعليه فإن دراسة هذا الموضوع السياسة النقدية ودورها في التحكم في العرض النقدي يعد من بين المواضيع التي جرى حولها جدل ونقاش كبير بين الباحثين وفي هذا السياق يمكن طرح إشكالية الرئيسية التالية.

❖ ما مدى فعالية أدوات السياسة النقدية في التحكم في العرض النقدي في الجزائر خلال فترة (2010/

2020)؟

الأسئلة الفرعية:

- ❖ انطلاقا من إشكالية الرئيسية تبنثق مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية
- ❖ ما المقصود بالسياسة النقدية، وما هي أهم أهدافها، وأدواتها واتجاهاتها وقنواتها؟
- ❖ ما المقصود بالعرض النقدي؟
- ❖ كيف تم استخدام أدوات السياسة النقدية في تحكم في العرض النقدي خلال فترة (2020/2010)؟
- ❖ هل نجحت السياسة المطبقة في الجزائر في ضبط المعروض النقدي خلال فترة (2020/2010)؟

ت) الفرضيات:

- ❖ السياسة النقدية تساهم في تحكم في العرض النقدي
- ❖ تمثل السياسة النقدية أداة الوحيدة التي تتمكن الدولة من خلالها التأثير على الاقتصاد
- ❖ تتحكم السياسة النقدية في العرض النقدي من خلال استخدام أدواتها المباشرة والغير المباشرة نجحت السياسة المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2020/2010) في ضبط العرض النقدي

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة من المكانة الكبيرة التي تحضي بها متغيرات الدراسة والمتمثلة في السياسة النقدية ودورها في التحكم في جميع المتغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى أهمية النقود واعتبارها عصب الحياة الاقتصادية وتوفرها بالكمية المناسبة يعني استقرار نقدي والذي بدوره إلى استقرار اقتصادي

أهداف الدراسة:

- يسعى هذا البحث إلى الوصول إلى الأهداف الآتية:
- التعرف على قدرة السياسية النقدية في ضبط العرض النقدي؛
- تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- تحديد العلاقة بين السياسة النقدية والعرض النقدي.
- تقديم دراسة علمية أكاديمية.

## منهج الدراسة:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة وكذا التساؤلات الفرعية تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجزء النظري الذي نعتبره مناسب للطبيعة ونوع الموضوع وذلك من تقديم مفاهيم عامة حول السياسة النقدية والعرض النقدي

أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على الدراسة قياسية باستعمال برنامج SPSS

## هيكل البحث:

سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين على نحو التالي :

**(1) الفصل الأول:** يعتبر بمثابة الإطار النظري للدراسة أين سنتطرق فيه إلى التعريف المفاهيم النظرية خاصة بمتغيرات الدراسة.

**(2) الفصل الثاني:** يعتبر بالجزء التطبيقي أين ستم فيه دراسة ميدانية.

الفصل الأول  
الأدبيات  
والنظريات



## الفصل الأول: الأدبيات والنظريات والتطبيقية

### تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية إحدى مكونات السياسة الاقتصادية العامة التي تستخدمها الدولة، والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها، بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة، وظهرت هذه السياسة مع ظهور النقود الائتمانية وتطورت من خلال مختلف النظريات والمدارس الاقتصادية فمن خلال السياسة النقدية تمارس السياسة النقدية عملها من خلال التحكم في حجم المعروض النقدي وتغييره حسب ما يتلاءم ويتناسب مع الأوضاع الاقتصادية في البلد، بهدف امتصاص كمية النقود الزائدة أو ضخ الكمية اللازمة للاقتصاد، وذلك ابتها سياسة توسعية أو سياسة انكماشية، وباستعمال مختلف أدواتها المباشرة وغير المباشرة

### المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية والعرض النقدي

تعتبر السياسة النقدية الأداء التي تسمح للسلطات النقدية بتحكم في جميع المؤشرات الاقتصادية ومن بين هذه المؤشرات جمد المعروض النقدي الذي تعرب عن كتلة النقدية في الاقتصاد

#### المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية القلب النابض للسياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المختلفة

#### الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية واتجاهاتها

##### أولاً: مفهوم السياسة النقدية

لم يتم الاتفاق على تعريف واحد لسياسة النقدية وتعددت التعريف الخاصة بها ومن بين أبرز التعاريف نجد:

**التعريف الأول:** هي الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية الوطنية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار<sup>1</sup>.

**التعريف الثاني:** السياسة النقدية هي " الطريقة أو الطرق التي تتبعها السلطات النقدية في الدولة والمتمثلة في البنك المركزي لتوجيه كمية النقود في التداول إلى التوسع أو التقلص بقصد الوصول إلى هدف من أهداف السياسة النقدية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بلعزوز علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، طبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص 112.

## ثانيا: اتجاهات السياسة النقدية

السياسة النقدية التوسعية: نفترض أن الاقتصاد وقع في وضع بحيث تفوق فيه السيولة الحد المرغوب فيه (وضع تضخمي)، مما يتطلب إزالة هذه التوترات التضخمية أو منعها من الظهور وعليه يمكن للبنك المركزي أن يتدخل لتنفيذ سياسته، أو بما يسمى السياسة النقدية التقييدية وذلك بتقييد الإنفاق وتقييد الائتمان وتقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع، ورفع معدل الفائدة ومن ثم محاربة ارتفاع الأسعار، وبالتالي محاربة التضخم .

## السياسة النقدية الانكماشية:

تكون في حالة ارتفاع معدل التضخم الناجم عن الارتفاع المستمر والملحوظ في المستوى العام للأسعار والذي يقابله دائما طلب زيادة الأجور، وهنا تقوم السلطة النقدية بسياسة نقدية انكماشية بتدخل الجهاز المصرفي عكس الحالة التوسعية .

## السياسة النقدية المرنة:

يتفق أكثر علماء المالية على أن هذه السياسة تناسب البلدان النامية، التي تعتمد في الغالب على الزراعة الموسمية أو على تصدير المواد الأولية إلى الخارج. وفي هذه الحالة يتبع البنك المركزي سياسة مرنة، بحيث يزيد من حجم وسائل الدفع في مرحلة بدء الزراعة وتمويل زراعة المحاصيل ويقلل من حجم وسائل الدفع في مرحلة بيع المحاصيل في محاولة منه لحصر آثار التضخم.<sup>2</sup>

## ثالثا: أهداف السياسة النقدية

تتميز السياسة النقدية بأهدافها، الخاصة التي تميزها من السياسات الأخرى، وهي كالتالي:

## استقرار سعر العملة:

الهدف من مراقبة الائتمان المصرفي هو العمل على استقرار قيمة العملة الوطنية، وذلك من خلال الحد من التوسع المفرط في عرض النقد وأثره الضار على قيمة العملة الوطنية، وبنفس الوقت يلتزم البنك المركزي بالحفاظ

<sup>1</sup>أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك "بين النظري والتطبيقي، إدارة المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 178.

<sup>2</sup>عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمعرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 150-151.

على حجم مناسب من الاحتياطات الدولية وعدم التوسع المفرط في إقراض الحكومة لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية .

#### استقرار مستوى العام للأسعار:

يرى البعض أن استقرار الأسعار هو الهدف المركزي للسياسة النقدية من خلال مراقبة الائتمان المصرفي، لأن التغير في الأسعار يؤدي إلى إحداث أضرار جسيمة بصفة الدائنين ولصالح لمدينين، مما يؤدي توزيع سيئ للثروة بين الطرفين .

#### تشجيع النمو الاقتصادي:

تساهم السياسة النقدية من خلال رقابتها على حجم الائتمان وكلفته في دفع النمو الاقتصادي الذي يعين زيادة مستمرة في الناتج العملي الحقيقي للبلد، ويستطيع البنك المركزي إحداث تغيرات في حجم الاحتياطات الكلية للبنوك التجارية وقدرتها في خلق الائتمان والتأثير على حجم الائتمان المصرف، فالسياسة النقدية التوسعية تهدف إلى البقاء على سعر فائدة منخفضة، مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان، والاستثمار والنمو الاقتصادي<sup>1</sup> .

#### تحسين ميزان المدفوعات:

تلعب السياسة النقدية دورا مهما في تحسين ميزان المدفوعات، وذلك من خلال العمل على رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك إلى داخل البلد وإتباع نظام صرف أجنبي مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات، فتخفيض سعر الصرف يحسن ميزان التجاري إذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض وارداته.

#### تحقيق مستوى عال من الاستخدام (العمالة الكاملة):

<sup>1</sup>صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم والاهداف والأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 137-138

يعد التوظيف الكامل أو تحقيق مستوى عال من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية، والمراد بذلك أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند مستوى أعلى ممكن من التشغيل للموارد الطبيعية والبشرية، وعلى جميع السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات بتجنيد الاقتصاد البطالة وما يرافقها من مظاهر انكماشية

### التحكم في دائرة التقلبات الاقتصادية:

من المعروف أن اقتصاديات الدول وخصوصا تلك التي تنتهج النظام الاقتصادي الرأسمالي، تمر عادة بما يسمى بدائرة التقلبات الاقتصادية، حيث يشهد خلالها الاقتصاد فترات ركود تؤثر سلبا على أداء الاقتصاد و معدلات التوظيف، كما يمكن للسياسة الائتمانية هنا أن تلعب دورا مهما في تخفيف الأثر السلبية لدائرة التقلبات الاقتصادية عن طريق انتهاج سياسة ائتمانية توسعية في أوقات الركود وأخرى تقييدية في حالة الراجح.<sup>1</sup>

### رابعا: قنوات السياسة النقدية

تتمثل قنوات إبلاغ السياسة النقدية في الطرق التي من خلالها يتم الوصول للأهداف النهائية وتنحصر هذه القنوات في أربعة نقاط وهي<sup>2</sup>:

**قناة سعر الفائدة:** تعتبر قناة سعر الفائدة الأداة التقليدية الانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو النهائي حيث تؤدي السياسة الانكماشية إلى ارتفاع سعر الفائدة الاسمي ( مع فرض النظرية الكينزية لتجميد الأسعار في الأجل القصير ) فإن سعر الفائدة الحقيقي يرتفع فترتفع تكلفة رأس المال ( أي معدلات الاقتراض ) وحيد هذا الطلب كما يضيف اقتصاديون آخرون من بينهم تايلور أنه نظرا للارتفاع النسبي لمرونة إنفاق العائلات النسبة لسعر الفائدة الحقيقي يضعف طلب القطاع العائلي على السلع المعمرة و الاستثمار في قطاع السكن وغيرها، مما يؤدي إلى الحد من الطلب الكلي ومنه الحد من النمو .

**قناة سعر الصرف:** تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة في السياسات النقدية لعدد كبير من الدول، خاصة التي تبحث عن استقرار وارتفاع سعر صرف عملتها مما يساعد على التحكم الجيد في التضخم عن طريق الاستقرار وانخفاض أسعار وارداتها وتستخدم قناة سعر الصرف كوسيلة لتنشيط صادرات عدد كبير من الدول

<sup>1</sup>باصور كمال، أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي بإشارة إلى حالة الجزائر فترة 2000-2016، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة يحيى فارس المدية، الجزائر، العدد 06، جوان 2016، ص 54.  
<sup>2</sup>قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص 79-77.

النامية، كما تستعمل إلى جانب سعر الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي من طرف الدول المتقدمة وبعض الدول النامية، وتعود الأهمية إلى كون تأثير تغير سعر الصرف يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري في ميزان المدفوعات ، وتعمل قناة سعر الصرف من خلال سعر الفائدة، حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة للاقتصاد الأجنبي مما يجذب رأس المال الأجنبي ويرفع الطلب على العملة المحلية فترتفع قيمتها مما ينعكس سلبا على الصادرات ومنه على وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، فيؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وإلى ركود الاقتصاد المحلي.

**قناة أسعار السندات المالية:** تعبر هذه القناة عن وجهة نظر المدرسة النقدية في تحليل أثر السياسة النقدية على الاقتصاد الذي ينتقل عبر قانتين رئيسيتين هما: قناة توبين للاستثمار التي تعتمد على ما يسمى بمؤشر توبين للاستثمار وقناة أثر الثروة على الاستهلاك.

✓ **قناة توبين للاستثمار:** عبر هذه القناة يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور، مما يترتب عليه انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، وذلك ما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة بيدها واليت ينتج عنها انخفاض الأسعار فينخفض مؤشر التوبين للاستثمار، وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي الخام.

✓ **قناة أثر الثروة على الاستهلاك:** عبر هذه القناة يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية والتي ينتج عنها انخفاض قيمة الثروة لدى الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك وبالتالي تراجع الناتج الإجمالي الخام.

**قناة الائتمان:** تنقسم قناة الائتمان إلى قانتين مها قناة الإقراض المصرفي وقناة ميزانيات المؤسسات.

✓ **قناة الإقراض المصرفي:** ففي هذه القناة يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع في المصارف فينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من الاستثمار وحيد من النمو باعتبار فئة من المؤسسات الصغيرة تعتمد على مصاريف الودائع كمصدر أساسي للاقتراض وعليه فهي تأثر بشكل خاص بالانخفاض في الائتمان المصرفي.

✓ قناة ميزانية المؤسسات: تعمل من خلال الزيادة في المخاطر الأدبية، وهي مخاطرة التفريط وسوء اختيار المقرضين عند انتهاج سياسة نقدية انكماشية، إذ انخفاض عرض النقود وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة يؤدي انخفاض التدفق النقدي للمؤسسات وهذا ما يزيد من مخاطر أقرضها مم يدفع المصارف للامتناع عن إقراضها وبالتالي الحد من استثمار القطاع الخاص.

### المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

تشمل أدوات السياسة النقدية على نوعين من الوسائل، مباشرة وغير مباشرة :

#### الفرع الأول: الأدوات غير المباشرة :

هي مجموعة الإجراءات التي تهدف بشكل غير مباشر التأثير على مستوى الائتمان في إطار اقتصاد ما بهدف التأثير على تكلفة الحصول على الأموال والتأثر على مستوى السيولة البنكية، من أجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة وتتضمن ما يلي :

#### أولاً: أداة سعر الخصم وسعر الفائدة:

ترجع أهمية كل من سعر الخصم وسعر الفائدة إلى أن أسعارها قصيرة الأجل تأثر في السوق النقدية، بل أن كلا منهما يعتبر أحد مظاهر التعبير عن هذه الأسعار، ولهذا يمكن القول إن هناك عالقة طردية تربط بين كل من سعر الخصم وسعر الفائدة وأسعار الفائدة قصيرة الأجل .

فإذا ما أرادت السلطة النقدية أن ترفع معدل الفائدة بشكل عام لمعالجة حالة التضخم التي يمر بها الاقتصاد القومي فإنها تعتمد إلى رفع سعر الخصم وسعر الفائدة. الأمر الذي يزيد من تكلفة حصول المصارف التجارية على النقود أو الائتمان أو الاحتياطات النقدية. وهذا ما يؤدي إلى انخفاض حجم الإنفاق الكلي، مما يساهم في التخفيف من حدة الضغط التضخمي إلى حد ما.

كذلك فإن ارتفاع سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب والودائع الآجلة سوف يزيد من حجم الودائع ويؤدي إلى جذب جزء من القوة الشرائية وتجميدها مما يخفض بدوره من حجم الإنفاق الكلي ويساعد أيضا ارتفاع سعر الفائدة على التخلص من جزء كبير من المخزون لدى رجال الأعمال والمنظمون، وبهذه الطريقة يتجه مستوى الأسعار إلى الانخفاض، وتخف بالتالي حدة التضخم التي يتعرض لها الاقتصاد القومي، وعلى العكس إذا ما رغبت السلطة التنفيذية إنعاش اقتصادها ومعالجة حالة الركود والكساد التي يتعرض لها فإنها تلجأ إلى

تخفيض سعر الفائدة السائد عن طريق تخفيض سعر الخصم، الأمر الذي يقلل من تكلفة المصارف التجارية على النقود السائلة والاحتياطات النقدية والائتمان مما يدفع هذه الأخيرة إلى تخفيض سعر الفائدة التي تمنحها للعملاء، وعلى الودائع الآجلة وودائع الادخار وهذا ما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان والقيام بالاستثمار، وبهذا يزداد حجم الإنفاق الكلي ويساهم في تنشيط الاقتصاد القومي. كذلك فإن تخفيض سعر الفائدة على الودائع أنواعها يدفع تلك الودائع إلى السوق لتشارك في الاستثمار، وهكذا تساهم أداة تغيير سعر الخصم وسعر الفائدة في تقليل الائتمان أو في توسيعه، حسب الحالة التي يتعرض لها الاقتصاد القومي<sup>1</sup>.

### ثانياً: أداة عملية السوق المفتوحة

تعتبر هذه الأداة إحدى مكونات السياسة النقدية التي تستخدمها السلطة في الرقابة على الائتمان ففي حالة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي والرغبة في معالجة الكساد عن طريق زيادة الإنفاق الكلي يدخل البنك المركزي السوق النقدية مشترياً بعض السندات والأوراق المالية مقابل تحرير شيك على حسابه، يحصل عليه البائع وهنا سوف يذهب هذا الأخير بهذا الشيك لدى البنك التجاري الذي يتعامل معه. فتزداد الودائع بمقدار الشيك وبالتالي زيادة ودائع الصرف التجارية المحفوظة لديه، وتزداد الاحتياطات النقدية للمصرف التجاري وبالتالي يصبح بإمكانه أن يزيد من حجم الائتمان، وهكذا تتوسع هذه المصارف في منح الائتمان والقروض لعملائها، وهو ما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية في الاقتصاد القومي، ويزداد بالتالي الإنفاق الكلي في المجتمع. على العكس من ذلك عندما يعاني الاقتصاد من حالة ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي، وظهور التضخم وارتفاع الأسعار، فإن البنك المركزي يدخل السوق النقدية بائعاً لبعض السندات والأسهم والأوراق المالية مما يقلل من الاحتياطات النقدية المحفوظة لديه، مما يدفع هذه الأخيرة إلى تخفيض الائتمان والقروض. وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الكلي الذي يمكن أن يخفض الطلب الكلي الفعلي، وحيداً من التضخم وارتفاع الأسعار الذي يشهده الاقتصاد القومي.

ويحدث العكس عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية ويعرض أوراق مالية للبيع، فتنخفض أسعار تلك الأوراق المالية ويرتفع سعر الفائدة الحقيقي على تلك الأوراق. وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها السائدة في السوق مما يترتب عنه انخفاض الحافز على الاستثمارات الجديدة، وبالتالي انخفاض الطلب الفعلي

<sup>1</sup>حسن أحمد عيد الرحمان، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر، ط 1، مصر، 2008، ص 90.

ومعالجة حالة الرواج والتضخم وارتفاع الأسعار. وهو الهدف النهائي من تدخل البنك المركزي ببيع السندات والأوراق المالية.<sup>1</sup>

### ثالثاً: أداة الاحتياطي القانوني:

نظراً لأن البنوك التجارية هي التي تتخصص في منح الائتمان وقبول الودائع، فإن قدرتها على تحقيق ذلك يتوقف على ما في حوزتها من إمكانيات نقدية تمكنها من التوسع في عملياتها باستمرار مع الاحتفاظ بقدر مناسب من السيولة، يكون بمثابة هامش ضمان هلا وتبرز أهمية استخدام السلطات النقدية لأحد أدواتها لمقاومة أو معالجة الاختلالات، فهي المسؤولة الوحيدة عن ذلك ولكي تستطيع هذه الأخيرة مقاومة الضبط المستمر على الأرصد النقدية المحدودة للجهاز المصرفي، فضلاً عن هدفها في تخفيض هذه الظاهرة، فقد تلجأ إلى رفع الاحتياطي القانوني الذي تحتفظ به البنوك التجارية لديها بغرض تحقيق قدر من الاستقرار النقدي، وتنظيم الدورات الاقتصادية ولتوضيح الوضع في ميزان المدفوعات كما يعتبر الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية من أهم المحددات التي تؤثر في إمكانياتها حنو استغلال مواردها النقدية أقصى استغلال ممكن بالدرجة التي تمكنها من تعظيم أرباحها بمعنى أن انخفاض هذه النسبة تزيد من قدرة البنك السائلة، بالقدر الذي يسمح له بالتوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية، والعكس تماماً، حيث أن ارتفاع هذه النسبة يكون حسب سيولة البنك وحسب قدرته الائتمانية

.ولكي نحلل عوامل السيولة المصرفية فإن هذا يقودان إلى ضرورة معرفة حجم الاحتياطات الإجبارية لهذه البنوك. فنسبة هذه الاحتياطات عادة ما تكون هلا آثار مقيدة في الوقت الذي تكون فيه لكل من الذهب والعمالة الأخرى الأجنبية وعمولات الخزنة آثار توسعية. وفي النهاية نجد أن أداة التحكم في نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية يكون بمثابة أداة فعالة للسياسة النقدية وذلك في الدول المتقدمة واليت تتميز أسواقها النقدية بالاتساع حيث تزداد أهمية الأدوات الأخرى والأكثر جدوى للسيطرة على الأوضاع النقدية، وعلى هيكل السوق النقدي وليس على سيولته فقط.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية

تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو القطاعات ما، وتعمل على حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعاً ومن أهمها:

<sup>1</sup>سوزي عدلي، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمعرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 1، لبنان، ص 273.  
<sup>2</sup>نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسة الاقتصادية، البازوري للنشر والتوزيع، ط 2، الأردن، 2015، ص 21.



أولاً: تأطير القروض (أو الرقابة على الائتمان) :

يتم دراسة ذلك من خلال ما يلي: <sup>1</sup>

تستخدم هذه الأداة في الفترة التي تتميز التضخم وارتفاع الأسعار ويكون ميزان المدفوعات في حالة عجز. فهو إجراء تنظيمي يفرض ويطبق على البنوك التجارية بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من طرف الزبائن وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة الأخرى واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة الأكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة. وتطبيق هذه الأداة (أطري القروض) تطرح عدة مشاكل أهمها:

(1) عند تحديد سقف القروض عند مستوى أقل مما يحتاجه السوق وفقاً لقوى العرض والطلب فإنه يؤدي إلى رفع معدلات الفائدة.

(2) عدم التأكد من نجاعة هذه السياسة لصعوبة معرفة مستوى فعالية المشاريع التي تستفيد من فرصة التمويل التمييزي من غيرها.

(3) قواعد سياسة تأطير القرض سلبية لصالح القطاع الخاص وإيجابية لصالح القطاع العام.

(4) تحد نتائج سياسة تأطير القرض بشكل كبير على أساس رد فعل القطاع غير المصرفي.

لسياسة تأطير القروض آثار سلبية إلا أنه إذا أدمجت معها سياسة انتقائية للقروض ستكون أقل سلبية وأكثر قبولاً لأنها تتمتع بنجاعة في تحديد كمية القروض الممنوحة فقط عند استعمالها بدون السياسة الانتقائية للقروض.

ومن بين الأشكال التي يتخذها أسلوب أطري الائتمان تحديد الهامش المطلوب، وتستخدم لمنع استخدام التسهيلات الائتمانية بغرض المضاربة في السندات، وهذا الهامش عبارة عن نسبة من قيمة السند، التي لا يمكن أن تمنح كتسهيلات ائتمانية.

كما يستخدم لتقنين القروض الموجهة للاستهلاك، حيث تلجأ السلطة النقدية إلى التحكم في الائتمان الموجه للاستهلاك حتى تتماشى والظروف الاقتصادية من رواج وانكماش.

ثانياً: النسبة الدنيا للسيولة:

<sup>1</sup> أكرم حداد، مشهور رهنلول، النقود والمعارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 2، الأردن، 2008، ص 189-190.

تقتضي هذه الأداة أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا ويتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم. وهذا التخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية وبذلك يمكن الحد من القدرة على اقتراض القطاع الخاص.<sup>1</sup>

### ثالثا: قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:

تستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية أبدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية كتقدميها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لذا تتمتع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك.

إن اعتماد الأسلوب المباشر لإدارة السياسة النقدية بدأ التحلي عنه خاصة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين لصالح الأساليب الغير المباشرة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامي ولعل السبب في ذلك ما يلي:<sup>2</sup>

- ✓ كبح نشاط البنوك المتميزة بالحيوية والفعالية، بتسقيف القروض وتقيدها واستخدام رقابة مباشرة، وهذا في مجمله يؤثر سلبا على المنافسة في الصناعة المصرفية.
- ✓ تضرر هذه الأدوات بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من المؤسسات الكبيرة.
- ✓ يمكن أن تؤدي إلى حدوث مشاكل ونزاعات نتيجة التمييز بين القطاعات، وصعوبة تحديد صفات القطاع الأساسي دون غيره.
- ✓ عدم وجود ضمانات حول توجه (أو تخصيص) الائتمان المقدم لبعض القطاعات لأغراض محددة لها.
- ✓ نظر لكون التميز بين القطاعات لا يستند بالضرورة لمعيار الكفاءة، فإن هذه الأدوات المباشرة تؤدي إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد .

### الفرع الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية :

هناك عدة أدوات أخرى نذكر منها :

#### اولا: الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:

<sup>1</sup>فتيحة مزارشي، أثر السياسة النقدية على المستوى المعيشة، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2018، ص 136.

<sup>2</sup>خبايا عبد الله، الاقتصاد المعرفي للبنوك الإلكترونية والبنوك التجارية للسياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008 ص 209.

تستخدم هذه الأداة لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، وبما أن المستوردين في الغالب يكونون غير قادرين على تجميع أموالهم الخاصة، فيدفعهم ذلك إلى الاقتراض المصرفي الضمان الأموال اللازمة للإيداع وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد، ويؤدي هذا بدوره إلى رفع تكلفة الواردات<sup>1</sup>.

### ثانياً: الإقناع الأدبي:

هي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية لتنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب إلى طبيعة العلاقة القائمة بينهما، وهذا ما يفسر نجاحا في كندا، أستراليا، نيوزلندا، وإخفاقه في الولايات المتحدة الأمريكية.<sup>2</sup>

### الفرع الرابع: نظريات النقدية لسياسة النقدية

تحاول النظرية النقدية توضيح دور الذي يمكن أن تقوم به في تحديد مستوى النشاط، حيث تحاول هذه النظريات شرح أثر عرض النقود والطلب عليها على كل أسعار والإنتاج والفائدة والاستخدام، منها:

#### 1\_ النظرية الكمية للنقود (نظرية فيشر):

تمثل هذه النظرية خلاصة تطور الفكر النقدي التقليدي وتعتمد على أن كمية النقود هو العدد الأساسي لمستوى العام للأسعار وأن عرض النقود هو المتحول المركزي الذي تدور حوله المتغيرات الأخرى في الاقتصاد ولقد أثبت الاقتصادي الأميركي فيشر العلاقة ارتباطه السببية بين كمية النقود وارتفاع الأسعار من خلال معادلة التبادل التي صاغها عام 1917، والتي تأخذ الشكل التالي:

$$PT = MV$$

حيث تمثل: عرض النقود M السرعة V المستوى العام للأسعار P حجم المعاملات T

$$V/T, M=P$$

<sup>1</sup> أحمد زهير الشامية، النقود والمعارف، دار زهران للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2010، ص 336.  
<sup>2</sup> محمد مروان السمان، محمد طام محبك، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلّي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2009، ص 267.

وحيث تفرض هذه النظرية ثبات حجم المعاملات للافتراض العمالة الكاملة وثبات السرعة لافتراض الاكتناز النقدي و(إن النقود لا تطلب لذاتها)، ولثبات عادات الإنفاق وتنظيم رفع أجرة في المجتمع في الأجل القصير فإنه يمكن التعبير عن العلاقة السابقة بالصيغة الآتية:

$$M(F = P)$$

أي أن المستوى العام للأسعار تابع للعرض النقدي وأن أي تغيير في كمية النقود بنسبة معينة يؤدي إلى التغيير في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة والاتجاه، وينتج عن ذلك أنه يمكن التحكم في المستوى العام للأسعار (كمتغير تابع).<sup>1</sup>

### الانتقادات الموجهة للنظرية:

- افترضت النظرية ثبات كل من (حجم المعاملات) و(السرعة) مع أنهما غير ثابتين فهما يتقلبان مع تقلبات الدورة الاقتصادية كما أن ثبات (حجم المعاملات) يستوجب العمالة الكاملة، وإن(السرعة)يؤثر عليها كمتغيرات كثيرة.
- حصرت النظرية اهتمامها بجانب العرض النقدي وأهملت جانب الطلب على النقود وإن هذا الطلب ليس طلب لمعاملات فحسب وإنما هناك طلب للنقود رغبة في السيولة وهو طلب على النقود لذاتها وللاحتفاظ به للمضاربة مما يترتب عليه تناقص حجم العرض النقدي المتاح للتداول والمعاملات.
- تفرض النظرية الكمية للنقود أن تثبت العرض النقدي سيؤدي وبالضرورة إلى تثبيت المستوى العام للأسعار وهذا غير مؤكد إذا أنه عند توسيع ائتمان الاستهلاكي في المجتمع فإن الطلب الكلي للسلع سيزداد مما سيؤدي إلى ارتفاع العام للأسعار رغم ثبات العرض النقدي.
- لم تنطبق هذه النظرية في الظروف الكساد العظيم إذا أن الزيادة العرض النقدي لم يؤدي إلى انخفاض مستوى العام للأسعار توقعاً لمزيد من الانخفاض في أسعار حيث تزايد التفضيل النقدي.<sup>2</sup>

وعلى الرغم من هذه الانتقادات فإن النظرية تمثل خطوة رئيسية في التطور في الفكري للنظريات النقدية إذ ثبت في حالات كثيرة أن لتغير في كمية النقود أثر مهم في تغيرات المستوى العام للأسعار.

### (2) النظرية الكينزية وعرض النقود:

<sup>1</sup>محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمعارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2010، ص 46.  
<sup>2</sup>نفس المرجع، ص 47.

تتألف كمية النقود عند كينز من الأنواع التالية:<sup>1</sup>

-النقود المعدنية والورقية المصدرة.

-الحسابات الجارية (الودائع تحت الطلب)

-الحسابات الآجلة وودائع التوفير

-أشباه النقود

-الشيكات وأدوات الدفع الأخرى

-أدوات الدفع الإلكترونية

إن هذه الأنواع المذكورة تعبر عن كمية النقود في الاقتصاد ويكون البنك المركزي السلطة النقدية العليا التي تحدد حجم وشكل الإصدار النقدي وتحدد حجم النقود الكتابية بكافة أشكالها عن طريق تحديد سعر الفائدة ونسبة الاحتياطات التي تقررها لذلك يقال بأن عرض النقد لا يتمتع بالمرونة في الأجل القصير.

#### تقدير النظرية النقدية الكينزية:

ظهرت أفكار النظرية الكينزية في ظروف الكساد العظيم 1929-1933 عندما لم تستطع الأفكار الكلاسيكية إيجاد الحلول المناسبة لازمة الكساد، لان الكلاسيك يعتقدون بأفكار لو طبقت لانتجت الكساد لذلك لم يفكروا بعكس هذه الأفكار وكانت الظروف مناسبة لكي يفكر كينز بشكل معاكس حيث فكر بالطلب بدل العرض وبالمالية العامة بدلا عن السياسة النقدية وبالتشغيل غير الكامل بدلا من تلقائية تحقيق التشغيل الكامل وفكر بالدخل والتوزيع بدلا من عقوبة السوق وجهاز الثمن.

لقد أحدثت أفكار كينز ثورة في عالم الاقتصاد في الثلاثينات من القرن العشرين لأنها وجدت العلاج المناسب لازمة العامة للرأسمالية.

مما تقدم يمكن القول بان الأفكار النقدية الكينزية قدمت للاقتصاد العالمي وصفات جديدة، ساعدته على

الانطلاق وقد تم توجيه التقدير التالي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دمشق، سوريا، 2011، 111.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 111.

- 1- وضح الكلاسيك بان زيادة كمية النقود سوف تؤدي لزيادة المستوى العام للأسعار مع فرض ثبات سرعة التداول النقدي والمبادلات، بينما ترى الكينزية بان زيادة كمية النقود سوف تشجع على الاقتراض وتشغيل الشركات العاطلة عن العمل فإذا كان الاقتصاد في مرحلة ما دون التشغيل الكامل فان زيادة عرض النقد سوف تدفع المنظمين للحصول على القروض وتشغيل الموارد و العمال و يمكن أن يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، بعد هذا المستوى فان أي زيادة في الإنتاج تؤدي لزيادة الأسعار، ولا نعزو السبب لكمية النقود، بل للتنافس بين المنظمين في مرحلة التشغيل الكامل
- 2- يرى الكلاسيك بان سعر الفائدة ثمننا للدخار، بينما يرى كينز بان سعر الفائدة يتحدد عند تقاطع منحني العرض مع منحني الطلب، ويتوقف طلب النقود عند التفضيل النقدي للأفراد الذي يرتبط بدوافع (المبادلات، الاحتياط، الطوارئ، المضاربة)
- أي كلما زاد طلب الأفراد للسيولة كلما ارتفع سعر الفائدة، بالمقابل إذا انخفض طلب الأفراد على السيولة انخفض سعر الفائدة
- 3- وضح كينز بان العلاقة عكسية بين سعر الفائدة وأسعار السندات، فإذا ارتفع سعر الفائدة انخفضت أسعار السندات بالمقابل إذا انخفض سعر الفائدة ارتفعت قيمة السندات ويحصل ما يسمى (مصيدة السيولة) أي عند سعر الفائدة منخفض يزداد الطلب على النقود بهدف المضاربة.
- 4- يرى الكلاسيك بان النقود تؤثر على أسعار، بينما يرى كينز بان كمية النقود تؤثر على مستوى الدخل والتشغيل.

#### الانتقادات الموجهة للنظرية:

- لقد اعتبر كينز سعر الفائدة ظاهرة نقدية يتحدد بنقطة التقاء منحني العرض النقد مع منحني الطلب على النقود بدافع السيولة دون أن يدرس أثر زيادة الدخل على سعر الفائدة لان زيادة الدخل أو انخفاضه يؤثر بشكل مباشر على سعر الفائدة.
- قام كينز بدراسة العوامل المؤثرة على سعر الفائدة في الأجل القصير، ولم يتناول العوامل التي تحدد سعر في الآجال الطويل، ويكون قد استبعد عنصر الزمن لذلك وصفه البعض من الكلاسيك الجدد (تحليل ستاتيك) لا يوجد فيه عنصر الحركية.

- لم يدرس كينز العوامل الاستهلاكية وتطور عادات الاستهلاك والتقدم التقني لأنها عوامل تؤثر على الإنتاج وعلى الدخل ومن ثم تؤثر على سعر الفائدة وكمية النقود.
- إذا أراد البنك المركزي تخفيض سعر الفائدة بهدف تشجيع الاستثمار فان سيطرة حالة مصيدة السيولة تمنعه من تحقيق هذا الهدف لان الأفراد سوف يحتفظون بكل النقود الإضافية وبالتالي لا يحصل تشجيع على الاستثمار وتكون مصيدة السيولة قد وقفت عقبة كأداء أمام تشجيع الاستثمار وزيادة النتاج الحقيقي.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: العرض النقدي ومقابلاته

سنتناول من خلال هذا المطلب العرض النقدي ومقابلاته ومحدداته:

### الفرع الأول: مدخل إلى العرض النقدي

#### أولاً: تعريف العرض النقدي

اختلف العلماء في تعريف المعروض النقدي من بين التعاريف المقدمة نجد<sup>2</sup>:

يقصد بالمعروض النقدي كمية النقد المتداولة في الاقتصاد وهي الكمية التي نجدها في حوزة الوحدات الاقتصادية المكونة من الأفراد والعائلات والمشروعات، أي كل الوحدات الاقتصادية باستثناء الدولة والقطاع الخاص.

يعرف العرض النقدي على انه هو كمية من النقود المتوفرة في فترة زمنية معينة، والتي يتم تحديدها عادة من طرف السلطات النقدية

بالرغم من أن كمية النقود في التداول يمكن أن تقاس بعدة مقاييس مثل (M3-M2-M1) إلا أن هناك من يعرف المعروض النقدي بأنه: "عبارة عن العملة المتداولة + ودائع مصرفية أنواعها.

#### ثانياً: مكونات المعروض النقدي

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 112.

<sup>2</sup> وفاء رمضاني، عقبة ريمي، أثر تغيرات العرض النقدي على معدلات البطالة في الجزائر دراسة قياسية لفترة 1990-2017، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مجلد 12، عدد 02، 2019/12/19، ص 637.

هناك العديد من المكونات تستخدم كنقود لكنها تتفاوت من حيث درجة السيولة التي تتمتع بها، وتعتمد وفرة هذه المكونات في اقتصاد ما على مستوى التطور الذي بلغه النظام المالي والمصرفي فيه. ويتم تقسيم المعروض النقدي إلى المجمعات التالية<sup>1</sup>:

### 1) عرض النقود بالمعنى الضيق M1 :

يعرف هذا المجمع بأنه يمثل مختلف وسائل الدفع أو المتاحات النقدية، وهو يشمل مجموع النقود القانونية التي يحوزها الجمهور غيري المصرفي (المؤسسات أو الأفراد) إضافة إلى الودائع تحت الطلب، ولذلك فعند حساب المعروض النقدي جيب طرح:

❖ الودائع لدى البنوك التجارية؛

❖ ودائع البنك المركزي وودائع الحكومة لدى الخزينة العمومية؛

❖ النقود المطبوعة التي لم توزع بعد

ويلاحظ أن عرض النقود بالمعنى الضيق يتمتع بسيولة عالية جدا لعناصره وعليه فإن  $M1 = C + DD$ :

حيث **Deposits Demand: DD**: أي الودائع الجارية.

**Money Cash: C** أي العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي.

### 2) عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)

يعرف بالسيولة المحلية الخاصة، وتشمل على (M1) مضاف إليه الودائع أجل بالبنوك وودائع تتوفر لدى صناديق التوفير (أشباه النقود)، وهي أقل سيولة من (M1) والودائع لأجل هي الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة لفترة محددة، ومتفق عليها بينها وبين المودع، يتقاضى المودع عنها سعر فائدة لقاء تضحيته بسحبها الفوري، وأشكال هذه الودائع إما أن تكون ودائع ثابتة أو ودائع ادخارية لدى بنوك الادخار، والتي تعد جزء من السيولة العامة للاقتصاد، وبمعنى آخر إن أشباه النقود هي جميع الودائع لدى

<sup>1</sup> علية عبد الباسط عبد الصمد، أثر نمو عرض النقود على القطاع الخاص في الجزائر خلال فترة 2000-2010، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، المركز الجامعي بالوادى، 2010-2011، ص 14-15.



الجهاز المصرفي التي لا تستخدم بشكل مباشر كوسائل دفع ومنه نعبر عن عرض النقود بالمفهوم الواسع في المعادلة التالية  $M2 = M1 + TD$  21:

حيث: TD: TimeDeposits يعني الودائع لأجل

### (3) عرض النقود بالمعنى الأوسع (M3)

ويعرف على أساس أنه عرض النقود الواسع M2 مضافا إليه الادخارات خار البنوك التجارية، أي لدى مؤسسات الادخار الأخرى كالبنوك الادخارية وجمعيات الادخار والإقراض. حيث يمكن احتسابه من خلال المعادلة التالية:

وتعود أسباب ظهور هذا المفهوم إلى تطور النظام المالي للاقتصاديات الصناعية، وازدياد عدد المؤسسات الوسيطة وتوسع دائرة الخدمات المالية والمصرفية المتخصصة، لذلك ظهر إلى جانب البنوك التجارية مجموعة من المؤسسات غير المصرفية التي تقدم للجمهور أصناف من موجودات مالية جديدة، والتي تتمتع بصفة مخزن للقيمة الشرائية .

### (4) السيولة العامة للاقتصاد (M4)

يشمل عرض النقد بمعناه الأوسع (M3) مضافا إليه بقية الأصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية، كالأوراق المالية العامة والسندات الممثلة للقروض، سواء أصدرتها الحكومة أو المشروعات الخاصة، والسندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة، والودائع الحكومية والأوراق التجارية. بصيغة أخرى فإنه يمكن إضافة ودائع أخرى إلى (M3) حسب تدر سيولة الودائع إلى أن تصل إلى الأصول المالية ذات السيولة العالية، والتي عادة تستحق الدفع في فترات قصيرة تتراوح بين 3 و6 أشهر، أهمها أذونات الخزينة التي تصدرها الحكومات للاقتراض لفترات قصيرة، وتكون غالبا سريعة التداول ويمكن تحويلها بسهولة إلى أرصدة نقدية وعليه فإن :

$$M4 = M3 + \text{أصول مالية}$$

ويبقى تقسيم المعروض النقدي إلى هذه العناصر يختلف من بلد لآخر، وذلك حسب تطور النظامين المالي والمصرفي فيه خاصة وتطور الاقتصاد عامة، فهناك بعض الدول تقسم المعروض النقدي إلى مجموعين فقط M1 و M2 وهي عادة الدول المتخلفة، وهناك دول أخرى تصل حتى إلى M5 وتمثل الدول المتقدمة.

### الفرع الثاني: مقابلات العرض النقدي ومحدداته

#### أولاً: مقابلات المعروض النقدي

إن العناصر المقابلة للكتلة النقدية تمثل مجموع الديون العائدة لمصدري النقد وشبه النقد، والتي تكون سبب أو مصدر الكتلة النقدية، وهذا يعين أن للنقود أجزاء مقابلة تفسر سبب إصدارها، حيث توجد مقابلات المعروض النقدي في وعليه تتمثل العناصر المكونة مقابلات الكتلة النقدية فيما يلي<sup>1</sup>:

**1) العملات الأجنبية:** ففي حالة قيام الدولة بعمليات تصدير أو جذب أموال خارجية، فإنها تحصل على عمالة أجنبية، وبالتالي يحصل عليها البنك المركزي، وبما أن هذه الأخيرة لا يمكن تداولها محلياً، فإن البنك المركزي يتكفل بحفظها وإصدار ما قيمة ذلك بالعملة الوطنية، ومن ثم نلاحظ أن الصادرات تكون سبباً في إصدار عملة وطنية جديدة، أما في حالة حدوث العكس، وقيام الدولة بعملية الاستيراد أو خروج أموال خارج الوطن، فإن المستورد يدفع ديونه بواسطة عملة أجنبية، فيقوم بتقديم مقابل ذلك مبالغ نقدية بالعملة الوطنية إلى البنك المركزي الذي يعطي مقابلاً عملة أجنبية لتسديد قيمة الواردات.

**2) الذهب:** يستعمل الرصيد الذهبي لتغطية إصدار النقد القانوني، ولكن نظراً إهمال نظام قاعدة الذهب فقد تقلص هذا الدور وأصبح يستعمل في التسويات الدولية، إذ عادة ما تلجأ الدولة إلى استعمال الذهب في المدفوعات الخارجية عندما يحدث عجز في ميزان المدفوعات أثناء حدوث الأزمات الاقتصادية، حيث تفقد الدول ثقتها في العملات الوطنية، إذ يمثل الذهب قوة شرائية عالمية وبالتالي فإن عمليات التصدير إلى الخارج

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 18-19.

تزيد من حجم الكتلة النقدية المحلية، وكذا دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلد و يحدث العكس في حالتي الاستيراد وخروج الأموال إلى الخارج ، أي تقلص حجم الكتلة النقدية المحلية.

**3) القروض الممنوحة للاقتصاد:** يعتبر الائتمان المقدم للاقتصاد من العناصر المهمة التي تفسر سبب الإصدار النقدي، لأنه العنصر الذي يمكن أن تتحكم فيه السلطات النقدية أكثر من غيره، فهو عبارة عن قروض تقدم من طرف البنوك التجارية لتمويل العمليات الاقتصادية للمؤسسات والأفراد، سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو بخصم أوراق تجارية أو فتح اعتمادات، وفي جميع هذه الصور تكون هناك عملية خلق نقود الودائع مقابل تقديم هذا الائتمان مما يزيد في حجم الكتلة النقدية، كما أن هذا يدفع البنوك التجارية إلى إعادة خصم أوراقها التجارية لدى البنك المركزي، أو تطلب قروضا منه باعتباره المقرض الأخير، بإصدار نقودا قانونية، وبالتالي فإن حجم الكتلة النقدية سيتأثر كما طرأ تغير في الائتمان المقدم للاقتصاد ويعتبر الائتمان المقدم القصير الأجل أكثر تأثيرا على الكتلة النقدية، لأنه عادة ما يغطي بالودائع الجارية، أما الائتمان المتوسط والطويل الأجل فيرتبطان بالودائع لأجل والودائع الادخارية على التوالي.

**4) القروض المقدمة للخزينة العمومية:** تقوم الخزينة العمومية بتسييري ميزانية الدولة عن طريق بنود النفقات والإيرادات العامة، فهي تمثل الصندوق المالي للدولة، وتسعى الدولة إلى تحقيق التوازن بين عناصر الميزانية، ولكن مع تطور وظائف الدولة الحديثة وتوسع نشاطها، أصبحت غالبا ال تتوصل إلى تغطية هذه النفقات بالإيرادات العادية لذلك فإن الخزينة العمومية تلجأ إلى البنك المركزي، كما تتوجه للبنوك التجارية وإلى الوحدات الاقتصادية لتزويدها بالموارد النقدية التي تحتاج إليها لسد العجز في ميزانية الدولة ، وتشمل القروض المقدمة للخزينة العمومية على ما يلي :

- ❖ التسبيقات المقدمة من طرف البنك المركزي؛
- ❖ السندات التي تكتب فيها المؤسسات المصرفية والمالية؛
- ❖ السندات التي يكتب فيها الجمهور.

ثانيا: محددات العرض النقدي

تنقسم محددات العرض النقدي التي تؤثر سلبا أو إيجاب على عرض النقود إلى القاعدة النقدية كعامل أساسي، ومحددات أخرى كسلوك البنوك وسلوك المودعين<sup>1</sup>

### أولا: القاعدة النقدية (BM):

إن قدرة البنوك في خلق النقود ليست مطلقة فواقع الأمر أن هذه القدرة تخضع للعديد من القيود ومنها أولا رغبة البنوك التجارية في التوسع أو عدم التوسع في القروض المصرفية، وثانيا نسبة تسرب العملة خارج الجهاز المصرفي وثالثا نسبة السيولة التي تلتزم بها البنوك والعلاقة بين القاعدة النقدية وقدرة البنوك المركزية هي علاقة طردية، حيث أن الزيادة في القاعدة النقدية يؤدي إلى زيادة إمكانية البنك في توسع المضاعف في القروض المصرفية والعكس بالعكس إن القاعدة النقدية تتكون من الاحتياطات

المصرفية (R) والعملة التي يمتلكها الأفراد والمؤسسات غير المصرفية (C) ومنه يمكن كتابة معادلة القاعدة النقدية كما يلي

$$BM = C + R$$

وهذه القاعدة النقدية تعني محددات خلق النقود للبنوك بعد تدخل البنك المركزي، وتعتمد العلاقة بين جزئي القاعدة النقدية على مدى تفضيل الجمهور الذي له القرار في عملية توزيع دخله وبين الاحتفاظ بالعملة على شكل نقدي سائل

### ثانيا: المحددات الأخرى لعملية خلق النقود

يعتبر سلوك المودعين "الأفراد المودعين" لنقودهم في البنوك على شكل ودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل، وسلوك البنوك من محددات عرض النقد نظرا للتأثير الذي يحدثانه على هذا الأخرى وهناك أيضا المحددات القانونية ونوضح ذلك فيما يلي:

#### **1 - أثر سلوك المودعين**

ينشأ سلوك المودعين على عرض النقد عن التغيير في النسبتين التاليتين:

#### **1) العلاقة بين الودائع الآجلة والودائع الجارية: تتأثر بدورها بعدة عوامل أهمها :**

<sup>1</sup>أكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال فترة 2000-2009، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص 116-118.

❖ **التغيير في مستوى الثروة:** تعبر الودائع للأجل درجة من الرفاهية التي ينشدها الأفراد بعد إشباع

حاجتهم الأساسية، وبالتالي فإن النسبة بين الودائع الجارية ترتبط ارتباطاً طردياً بمستوى الثروة

❖ **التغيير في أسعار الفائدة على الودائع:** يكون سعر الفائدة على الودائع لأجل أعلى منه على الودائع

الجارية، مما يجعل الودائع للأجل أشد جاذبية مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها مقارنة بالودائع

الجارية، وبالتالي ترتفع نسبة الودائع إلى ودائع تحت الطلب .

**(2) نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب:** إن ارتفاع هذه النسبة يعني أن المودعين يحولون جزءاً من الودائع

الجارية إلى عملة، مما يؤدي إلى انخفاض المضاعف النقدي، ومنه انخفاض عرض النقد وتتحكم في هذه

النسبة عدة عوامل أهمها :

❖ **العوائد المتوقعة على الودائع الجارية وعلى الأصول الأخرى:** وهي تتمثل في مجموعة من العوامل

أهمها :

✓ **أسعار الفائدة على الودائع الجارية:** عندما ترفع البنوك أسعار الفائدة على الودائع الجارية يتجه الأفراد

إلى تحويل جزء من نقودهم إلى ودائع تحت الطلب والاحتفاظ بعملة أقل، مما يؤدي إلى انخفاض

نسبة العملة إلى الودائع الجارية وبالتالي يرتفع المضاعف النقدي مما يؤدي إلى زيادة عرض النقد.

✓ **أسعار الفائدة على الأصول البديلة:** والتي يقصد بها أذونات الخزينة والسندات وشهادات الادخار،

وإن تعديري أسعار الفائدة عليها في حد ذاته لا يمثل عاملاً هاماً في التأثير على النسبة السابقة، وإنما

تتأثر من خلال الفرصة البديلة التي تمثل الفرق بين سعر الفائدة على الودائع الجارية وسعر الفائدة على

الأصول المالية الأخرى وهذا ما يؤدي إلى انخفاض المضاعف النقدي ومن ثم انخفاض عرض النقد .

❖ **الذعر المصرفي:** إن ذعر البنوك له أثر على الفوائد المتوقعة من الاحتفاظ بالودائع تحت الطلب في

حالة وجودها، فعند فشل البنوك في سداد الودائع لأصحابها، يمتنع بقية الأفراد عن إيداع الأموال لديها

ويسحبون ودائعهم منها وبذلك ترتفع نسبة العملة وانخفاض عرض النقد .

❖ **الأنشطة غير المشروعة:** تستوجب هذه الأنشطة الدفع نقداً لأن التعامل بالشيكات يعد دليلاً على ما

يرتكب من انحرافات كالرشوة مما يؤدي إلى زيادة العملة على الودائع وانخفاض عرض النقد.

2 - أثر سلوك البنوك:

تحدد من خلال

**1) فائض الاحتياطي:** عندما تنخفض احتياطات المصارف التجارية الإضافية فإنها تزيد من عرض النقد وتتاح هلا فرصة أكبر للإقراض، ويمكن الكشف عن العوامل المؤثرة عن الاحتياطات الإضافية لدى البنوك من خلال تحليل التكلفة والعائد الاحتفاظ المصارف بهذه الاحتياطات، وعند انخفاض التكلفة وزيادة الفوائد تزيد البنوك من احتياطاتها الإضافية ويتأثر فائض الاحتياطات بعاملين هما:

❖ **معدل الفائدة السوقية:** تعتبر تكلفة الفرصة البديلة أبهنا الفائدة التي يمكن للبنوك الحصول عليها أو أنها وظفت المبلغ الفائض على شكل قروض .

❖ **تسرب الودائع خارج البنوك:** تمكن احتياطات المصارف التي تواجه تسربا في الودائع من تجنب التكلفة الناشئة عن استرداد القروض أو بيع جزء من الأوراق المالية.

**2) القروض المخصومة:** ويقصد بها القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك الأخرى وهي تتأثر بعاملين هما:

❖ **سعر الخصم:** يمثل التكلفة الأولية للإقراض من البنك المركزي، فعندما يرتفع سعر الخصم تزداد تكلفة الإقراض من البنك المركزي وبالتالي القروض المخصومة لدى البنك المركزي.

❖ **سعر فائدة السوق:** ينتج عن ارتفاع سعر فائدة زيادة الفوائد الناتجة عن الإقراض من البنك المركزي.

## المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة النقطة التي ينطلق منها كل باحث في دراسته ومصدر لجمع الأفكار والمراجع ومن خلال هذه النقطة سيتم التطرق إلى أهم الدراسات السابقة التي سبقتنا إلى هذا الموضوع ومقارنتها بالدراسة الحالية

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

الدراسة الأولى: إكن لونيس 2011

جاءت الدراسة بعنوان " السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) "في إطار مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة ال جزائر3، للموسم الجامعي 2010/2011.

هدف الباحث من خلال دراسته إلى إبراز دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، ماكدا على أهمية السياسة النقدية، و أهمية ضبط العرض النقدي لجعل كمية النقود المعروضة متلائمة مع إمكانيات الاقتصاد الإنتاجية الحقيقية، و كيفية تحقيق السياسة النقدية لأهدافها النهائية من خلال تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، و تحقيق النمو الاقتصادي و التوازن في ميزان المدفوعات، مع التشغيل الكامل، إلى جانب أهمية مساندة الاتجاهات الحديثة في الصيرفة المركزية بالاتجاه نحو إدارة نقدية غري مباشرة من خلال استهداف متغيرات نقدية و استهداف معدلات التضخم و تحرير الأسواق المالية وقد توصل إلى مجموعة من نتائج أهمها:

تعمل السياسة النقدية على ضبط العرض النقدي والتحكم فيه، لجعل كمية النقود المعروضة تتناسب مع كمية الإنتاج الحقيقي، من خلال استخدام السلطة النقدية لأدوات السياسة النقدية، لكن هذا يتطلب ضرورة تفعيلها أكثر خاصة مع التحول نحو استخدام الأدوات غير المباشرة، في إطار مساندة الاتجاهات الحديثة لإدارة نقدية غير مباشرة، والمناداة بضرورة تبين سياسة استهداف التضخم، وتعزيز الرقابة والإشراف على أعمال البنوك التجارية، ومع منح قدر أكبر من الاستقلالية للبنك المركزي .

### الدراسة الثانية: حدادي عبد اللطيف 2017

جاءت الدراسة بعنوان " دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 2000-2014"، يف إطار أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، للموسم الجامعي 2016/2017

هدف الباحث من خلال دراسته إلى إبراز الدور الذي تلعبه السياسات الاقتصادية في الحد من تفاقم معدلات التضخم والسبل الكفيلة للحد من آثار الظاهرة على الاقتصاد الوطني وعرض الإطار النظري والتطبيقي للسياسة النقدية والسياسة المالية وأيضا التضخم كما قدم الباحث صورة واضحة عن واقع السياسة النقدية والمالية في الجزائر وقد توصل من خلال دراسته إلى النتائج التالية أهمها:

وجود عالقة وطيدة ومتكاملة بين السياسة النقدية والسياسة المالية لبلوغ النتائج والأهداف الاقتصادية المرجوة ولا يمكن الوصول إليها بمعزل سياسة عن الأخرى، فالتفاعل والمزج بين السياستين كفيلا بتحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد القومي، فالتضخم باعتباره ظاهرة نقدية فلا يمكن عالجها بمعزل عن السياسة المالية فكل من السياستين مكمل للآخر، فالسياسة النقدية لا يمكن لوحدها معالجة الظاهرة قيد الدراسة.

## الدراسة الثالثة: د. رشام كهينة - أ. د. جميل أحمد 2019

جاءت الدراسة بعنوان "فعالية السياسة النقدية والمالية في ضبط العرض النقدي، دراسة تحليلية"، في إطار مقالة أكاديمية منشورة في جملة البشائر الاقتصادية التابعة لجامعة البويرة، الجزائر، 2019/2018

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي، ويتضح ذلك من خلال تأثيرها على مختلف المتغيرات الاقتصادية من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية كالبطالة والتضخم واستقرار الأسعار وتدهور قيمة العملات بالحلول النقدية، إذ تتدخل السياسة النقدية بإجراءاتها وأدواتها المختلفة ومنهجيتها لتكثيف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، ومن ذلك تعمل السياسة النقدية على التأثير على حجم النقود المعروضة، بالاعتماد على سياسات تتلاءم والظروف الاقتصادية السائدة وهذا بدوره يؤدي على تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية ولتحقيق ذلك يتطلب تحديد الأهداف المراد الوصول إليها.

البنك المركزي يؤدي دورا مهما في تمثيل الدولة وبسط سيادتها على أنشطة الحياة اليومية (المالية - الاقتصادية - الاستثمارية - التجارية - الاجتماعية) سواء للفرد أو المجتمع ككل، فالبنك المركزي يعكس دور الحكومة في النشاط المالي والاقتصادي وذلك من خلال التحكم باتجاهات التعامل النقدي في السوق وضبط السياسة النقدية وتوجيه الموارد ومجالات الإنتاج نحو الاستخدام الأمثل والفعال وفق الإمكانيات المتاحة للدول إصدار الأوراق النقدية، المحافظة على مستويات الدخل والأسعار، ومراقبة أسعار الصرف، واتخاذ التدابير اللازمة لاستقرار النقدي والحياة الاقتصادية والمالية عموم

## الدراسة الرابعة: أ. ابن البار محمد 2017

جاءت الدراسة بعنوان "إثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014"، في إطار مقالة أكاديمية منشورة يفني جملة الاقتصاد والمالية التابعة لجامعة محمد بوضياف، المسيل 2017.2016/

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم باستخدام بيانات سنوية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، وتم ذلك باستخدام وتطبيق الاختبارات المتبعة في الاقتصاد القياسي الحديث والذي يبين على اختبار خواص السلاسل الزمنية من حيث خاصية السكون والاعتماد على الاختبارات القياسية



التي تتلاءم مع هذه الخواص، وكذا أسلوب التكامل المشترك لجوهانسون، حيث بعد التأكد من وجود تكامل مشترك تم تقدير نموذج طويل المدى. وبلاستعانة ببرنامج تحليلًا لاقتصاد القياسي (EViews-9) وقد لخصت الدراسة الموجود علاقة تكامل بين السياسة النقدية ومعدلات التضخم

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

**Etude de IMOUGHELE Lawrence et ISMAILA. دراسة: الأولى الدراسة: دراسة. Mohammed2014.**

حاولت هذه الدراسة بحث تأثير السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في نيجريا خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية سنة 2012، حيث قامت استكشاف وتحليل آثار الصدمات العشوائية لكل من متغيرات السياسة النقدية والتمثلة في سعر الصرف، معدل الفائدة، عرض النقود، التضخم، درجة الانفتاح الاقتصادي والائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج تصحيح الخطأ. ECM واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من أجل الإلمام بالأدبيات النظرية للموضوع، أما في الجانب التطبيقي فاستخدمت المنهج القياسي باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM وتوصلت الدراسة إلى

- ❖ وجود تأثير إيجابي وكبير لسعر الصرف على ميزان المدفوعات في نيجريا خلال فترة الدراسة .
- ❖ وجود تأثير إيجابي لمعدل الفائدة على ميزان المدفوعات النيجري، لكن هذا التأثير ليس كبيرا.
- ❖ وجود علاقة سلبية بين معدل التضخم وميزان المدفوعات في نيجريا، ورغم أنها ليست قوية إلا أن ارتفاع معدلات التضخم من شأنه التأثير على توازن ميزان المدفوعات.

إن العرض النقدي على نطاق واسع له تأثير مباشر وكبير على ميزان المدفوعات، لذلك جيب وضع سياسات نقدية كفيلة بضمان استقرار ميزان المدفوعات النيجري

الدراسة الثانية: دراسة

**Bnoui lida. Szthi Samira 2016.**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير تغير سعر الصرف على الواردات في الجزائر خلال الفترة (2014/1980) بإعتماد على منهجية نظرية لسعر الصرف في الجزائر وعلاقته بمؤشرات الاقتصاد والمنهج

الثاني هو منهج تجريبي لتأثير سعر صرف على الواردات في الجزائر وتقدير نموذج ( yetanennon carrection Model) وتوصلت نتائج هـ\ه الدراسة إلى أن نتائج هـ\ه دراسة إلى أن نتائج الاقتصاد القياسي تظهر لأن طول فترة استيراد يعتمد على الوضع الإيجابي للاقتصاد.

### الدراسة الثالثة: دراسة

### Bauecheta yahia 2014.

الهدف من هـ\ه الاطروحة هو البحث عن سعر صرف مرجعي لاقتصاد الجزائري من اجل تحقيق هذا الهدف حيث إعتمدت أولا الاسس النظرية لسعر الصرف لتحديد محدداته ثم سياسة سعر الصرف في الجزائر والوضع الاقتصادي لمعرفة ماهو موجود وتوافق بين سياسة سعر صرف التي تعتمد عليها الجزائر وسياستها لاقتصادية في خطوة ثانية يقترح مناقشة فرصة استخدام نظرية.

### المطلب الثالث: مقارنة الدراسة مع الدراسات السابقة

سنحاول من خلال هذه النقطة في مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية والجدول الموالي يوضع أهم الفروقات

### الجدول (1-1) يبين مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

الدراسات السابقة	دراسة الحالية	
تمت الدراسات في بيئة عربية وأجنبية وكانت في السنوات ما بين 1990 - 2018م	أنجزت دراستنا خلال السداسي الثاني من الموسم جامعي 2021_2022 أما بالنسبة للحدود المكانية فكانت على دولة الجزائر	من حيث الزمان و المكان
تناولت الدراسات السابقة عينات مختلفة أقل وأكبر من الدراسة الحالية.	تناولنا في هذه الدراسة الاقتصاد الجزائري كعينة أو نموذج للدراسة	من حيث العينة
تناولت الدراسات السابقة متغيرات	تناولت الدراسة متغير مستقل هو السياسة	من حيث متغيرات

<p>تابعة مختلفة لكن كل الدراسات اعتمدت على السياسة النقدية كمتغير مستقل</p>	<p>النقدية والمتغير التابع وهو العرض النقدي</p>	<p>الدراسة</p>
<p>تناولت أبعاد مختلفة لكالماتغيرات التابعة بينما كان المتغير المستقل هو السياسة النقدية وإبعاده</p>	<p>تناولت الدراسة إبعاد السياسة النقدية من خلال أدواتها المباشرة والغير المباشرة</p>	<p>من حيث أبعاد متغيرات الدراسة</p>
<p>هدفت معظم الدراسات السابقة إلى إبراز دور وكفاءة السياسة النقدية في ضبط بعض مؤشرات الاقتصادية</p>	<p>هدفنا من خلال هذه الدراسة إلى إبراز كفاءة وقدرة أدوات السياسة النقدية على ضبط العرض النقدي والتحكم فيه</p>	<p>من حيث الهدف</p>

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الدراسات السابقة

## خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل يمكن القول إن السياسة النقدية في إجراءات وقرارات تقوم بها السلطة النقدية بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف المستهدفة مسبقا من طرف السلطات النقدية مستخدمة بذلك أدواتها المباشرة والغير مباشرة عرب مجموعة من القنوات حيث يمكن للسياسة النقدية يتحكم في عرض النقود باستعمال لأدواتها المختلفة، كذلك يتأثر بسلوك البنوك التجارية وسلوك المودعين، كل هذه الأطراف تساعد على تحديد كمية النقود المعروضة في المجتمع.

الفصل الثاني  
الدراسة  
التطبيقية

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

### المبحث الأول: الطرق والأدوات السياسية النقدية في التحكم في المعروض

#### النقدي (2020/2010)

##### المطلب الأول: عموميات حول البنك المركزي الجزائري

يعتبر النظام المصرفي الجزائري نتاج عدة تحولات تمت عبر مراحل عقب الاستقلال وقد عملت الجزائر على القيام بإصلاح هذه المنظومة عبر مجموعة من المحطات وذلك بإصدار مجموعة من القوانين حكمت تأسيس البنك الجزائري وتحديد مهامه ابتداء من القانون 62\_12 المتعلق بإنشاء البنك المركزي، وصولاً إلى القانون 12\_86 الذي أعاد بعض صلاحيات البنك المركزي، وأخيراً الأمر 11\_03 الصادر سنة 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أهم المراحل التي مر بها إنشاء البنك المركزي الجزائري، وأيضاً مفهومه وصولاً إلى أهم الوظائف التي وكلت له.

##### الفرع الأول: نشأة ومفهوم ووظائف البنك المركزي الجزائري

تأسس هذا البنك بموجب القانون 144/62 بتاريخ 13 ديسمبر 1963، وهو على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية قدر رأس مال البنك آنذاك بـ 40 فرنك وهو ملك للدولة، يتم تعيين كل من المحافظ والمدير العام وكذا مجلس الإدارة وفق مرسوم من رئيس الجمهورية وباقتراح من وزير الاقتصاد، والبنك لا يتعامل مع الأفراد ولا مع المنشآت بل يتعامل مع المصارف ومع الدولة المتمثلة بالخزينة العمومية.<sup>1</sup>

وقد أوكلت للبنك المركزي كل المهام التي تختص بها البنوك المركزية في كل دول العالم، فهو المسؤول عن إصدار النقود، وتحديد معدل إعادة الخصم وكيفية استعماله والبنك المركزي حسب قانون تأسيسه هو بنك البنوك ويجعله ذلك مسؤول عن السياسة النقدية والسياسة الاقراضية، وهو أيضاً بنك الحكومة ويحتم عليه ذلك أن يقدم تسهيلات له بواسطة إعطاء تسبيقات للخزينة أو إعادة خصم سندات مكفولة من طرفها، و الحقيقة أن النصوص قد بينت بدقة ووضوح هذه المسؤوليات ولكن الوقائع أثبتت أن البنك المركزي لم تكن له سلطة فعلية

<sup>1</sup>بويكر كميلية، تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية تنفيذ السياسة النقدية دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، 2010/2009، ص 64.

تسمح له بتكريس هذه المهام في الميدان، فالبنوك التجارية كانت تحت سلطة وزارة المالية وليس تحت سلطته كبنك للبنوك، كما أن الخزينة لم تكن فقط لا تخضع إلى سلطته، بل كانت سببا مباشرا في التوسع النقدي، و عنصر رئيسا في رسم السياسة الافتراضية وتنفيذها، ولذلك نجد في الواقع أن الروح التي تبرر وجود البنك المركزي كمؤسسة عن تسيير الوضع النقدي قد تم تحويلها عمليا إلى مؤسسات أخرى.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: مفهوم البنك المركزي الجزائري

تعرف المادة (11) من قانون النقد والقرض البنك المركزي على انه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وأصبح يسمى في تعامله مع الغير (بنك الجزائر).<sup>2</sup>

### الفرع الثالث: وظائف البنك المركزي الجزائري

تتلخص وظائف البنك الجزائر حسب ما هو موضح بالأمر 11\_03 في النقاط التالية:<sup>3</sup>

**1\_الإصدار النقدي:** تحتكر الدولة إصدار النقود عبر التراب الوطني، وتمنح ممارسة هذا الامتياز لصالح بنك الجزائر الذي يقوم بعملية الإصدار والتي يراعي فيها شروط التغطية المحددة بالعناصر التالية:

- السبائك الذهبية والنقود الذهبية.
- العملات الأجنبية.
- سندات الخزينة.
- سندات مقبولة تحت نظام إعادة الخصم أو الضمان أو الرهن.

وبذلك فان عناصر التغطية التي يصدر في مقابلها بنك الجزائر النقود القانونية تتمثل فيما يحوزه من أرصدة من الذهب والعملات الأجنبية، والقروض للخزينة العمومية والقروض للاقتصاد،

**2-بنك الحكومة:** بصفته بنك للحكومة يقوم بنك الجزائر بالعمليات التالية:

(أ) **الوكيل والمستشار المالي الحكومي:** حيث يعتبر بنك الجزائر مستشارا للحكومة ووكيلا لها تلجا إليه في القضايا المتعلقة بالجوانب المالية والنقدية للدولة، سواء في معاملاتها والتزاماتها المالية المحلية والأجنبية، أو في النصوص القانونية ذات الصلة التي تقوم بإصدارها أو حول الالتزامات مختلف القضايا المتعلقة بالمالية

<sup>1</sup>الطاهر لطرشن تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 7، الجزائر، 2011، ص 186.

<sup>2</sup>المادة 1 من قانون النقد والقرض.

<sup>3</sup>شوراد حمزة، علاقة البنوك المشاركة بالبنوك مركزية في ظل نظام الرقابة النقدية التقليدية دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة الجزائري، شهادة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006/2007، ص 205.

العامه واستقرار الأسعار والتنمية الاقتصادية، كما يشرف على رسم السياسة النقدية وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها، واليه تسند مهمة تسيير احتياطات الصرف. كما يقوم بتمويل الخزينة العمومية في شكل مكشوفات بالحساب الجاري لا تتجاوز في حدها الأقصى 10% من الإيرادات الميزانية السابقة للدولة وتستحق في فترة لا تتعد 240 يوما متتاليا أو غير متتال في غضون سنة تقويمية واحدة.

(ب) ممثل الحكومة أمام الهيئات المالية الدولية: حيث يقوم بنك الجزائر بحكم مجال نشاطه وخبرته، المساعدة للحكومة في مختلف الاتفاقيات والتعاملات التي تربطها بمختلف المؤسسات والهيئات المالية الأجنبية، وله أن يمثلها في مختلف المؤسسات المالية والمؤتمرات الدولية.

(ج) بنك البنوك: بصفته بنكا للبنوك فان بنك الجزائر يقوم بالعمليات التالية:

1) الإشراف على تنظيم الجهاز المصرفي: بصفته بنكا من الدرجة الأولى يعمل بنك الجزائر على وضع مختلف الإجراءات والتعليمات ويقوم بكل المهام التي تتعلق بتنظيم الجهاز المصرفي، والمتمثلة في:

- وضع مختلف المعايير والمقاييس المتعلقة بتنظيم عمليات البنوك: وذلك من خلال تحديد العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك وتبيان طبيعتها، وفرض مختلف المعايير المحاسبية والإجراءات القانونية التي تكفل تنظيم الجهاز المصرفي والرقابة على أنشطته، بالإضافة إلى سلطته في منح الترخيص والاعتماد للبنوك والفروع، الأجنبية أو المحلية، لمزاولة النشاط المصرفي في الجزائر.
- الرقابة المكتبية والميدانية على حسابات المصارف: حيث تقوم اللجنة المصرفية بدراسة مختلف البيانات التي ترسلها البنوك إلى البنك الجزائر، كما أن لها الحق في مراقبة ميدانية على البنوك، (القيام بعملية المقاصة بين البنوك وتنظيمها)

2) دور المقرض الأخير للجهاز المصرفي يقوم بنك الجزائر بالوظيفة التقليدية للبنوك المركزية كملجأ أخير لتمويل الجهاز المصرفي، وذلك عبر مجموعة من الصيغ كالتسيقات والقروض المكفولة بضمانات محددة، وذلك خلال فترة استحقاق لا تتجاوز سنة واحدة، كما يقوم بنك الجزائر بعمليات الخصم وبيع وشراء السندات والأوراق المالية المنصوص عليها في الأمر 03\_11.

3) الرقيب على النشاط الائتماني للمصارف: حيث منحت لبنك الجزائر تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها وتقييمها، فانه يعمل على تحديد الأهداف المتعلقة بالرقابة النقدية والقرضية واستخدام النقد ووضع قواعد



الوقاية في السوق النقد والعمل على تفادي مخاطر الاختلال فيه، ولا يتأت ذلك إلا من خلال الرقابة على البنوك والتحكم في قدرتها على التوسع الائتماني الذي تقوم به. من خلال ما سبق يظهر أن البنك الجزائري اخذ بكل الوظائف التقليدية للبنوك المركزية، سواء بصفته بنكا للحكومة أو بنكا للبنوك، أو المحكك للإصدار النقدي.

وفي الجانب الثاني منحه القانون بنص الأمر 11\_03 أو القانون السابق 10\_09 المتعلقين بالنقد والقرض السلطة في تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعة تنفيذها، ووفرا له مجموعة من الآليات الرقابية والأدوات المساعدة في ذلك.

### المطلب الثاني: مفهوم استقلالية البنك الجزائري

لم يكن البنك المركزي غداة الاستقلال يتمتع بكامل استقلاليته حيث كان تابع لنظام الفرنسي، لذا عملت الجزائر على تحريره من القوانين الفرنسية والعمل على استقلاليته، وذلك باستحداث عدة قوانين تنص على استقلالية بنك الجزائر.

### 1\_ استقلالية البنك المركزي الجزائري قبل قانون 10/09:

لم يكن البنك المركزي الجزائري في بدايات الاستقلال دور يعكس حقيقة البنوك المركزية ، وهذا لعدم وجود وسائل الرقابة النقدية الفعالة لديه ، كاشتراط نسبة السيولة في الموجودات البنك ، لان البنوك العاملة في الجزائر كانت في غنى عنه ، إذا كانت تلجا في حالة احتياجها للتمويل إلى مراكزها الرئيسية في فرنسا ، على أساس أن الجزائر لم تخرج من منطقة الفرنك الفرنسي إلا في أكتوبر 1963 ، ونظرا لاختيار الجزائر نهج التخطيط المركزي ، فقد صعبت مهمة الجهاز المصرفي الجزائري ، نظرا للتداخل الوظيفي الذي حصل بين البنوك و الخزينة العمومية ، تأسس البنك المركزي الجزائري بمقتضى القانون رقم 62/144 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962 و مول برأس مال قدره 40 مليون فرنك جديد مملوكة بالكامل للدولة حيث كلف بمهمة الإصدار النقدي ، و مراقبة تنظيم الكتلة النقدية وتداولها وتوجيهه و مراقبة القرض و إعادة الخصم وتسيير احتياطات الصرف ، كما اعتبر المسير للشؤون النقدية للدولة وممولا عنها ، لتعزيز السلطة النقدية بالإصدار عملة وطنية في 10 ابريل 1964 تحت اسم الدينار الجزائري و التي كانت قيمته مطابقة لقيمة الفرنك الفرنسي و في قانون المالية 1965 ، وضع البنك المركزي كلية في الخزينة العامة ، و هذا يمنحها تسبيقات غير منهجية ولا مشروطة ، الشيء الذي قلل من مكانة البنك المركزي آنذاك ، فضلا عن تحول المنظومة المصرفية إلى أداة لتطبيق

السياسة التي تقرها الحكومة في إطار المخطط الوطني لتنمية في هذه المرحلة ، لم يعط البنك المركزي الجزائري الاستقلالية التي تمكنه من تحديد سياسته النقدية نظرا لسيطرة الخزينة العمومية على الجهاز المالي و النقدي في الجزائر ، الشيء الذي جعل مصداقية السياسة النقدية أمرا صعبا ، حيث كان النقد يمثل التابع المتغير الخطة المالية ، مما جعل الجزائر تدخل في اختناقات اقتصادية اضطررتها إلى عقد اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي ، دفعتها إلى إعادة النظر في التشريعات النقدية .<sup>1</sup>

## 2\_ استقلالية البنك المركزي الجزائري بعد قانون 10/09 :

إن واقع الجهاز المصرفي الجزائري بعد صدور قانون النقد والقرض 10/09 الصادر بتاريخ 14 ابريل 1990 المتمم والمعروض بالأمر رقم 03\_11 بتاريخ 26 أوت 2003 والتشريعات المختلفة المتعلقة بتسيير القطاع المصرفي المحدد من طرف مجلس النقد والقرض التي تكون قد أعطت الاستقلالية أكبر للبنك المركزي، وحررت البنوك التجارية من قيودها الإدارية. حيث يعد قانون النقد والقرض القانون الوحيد في المجال البنكي والمالي الذي تعرض لكل الجوانب والمجالات التي تخص النقود والبنوك والذي حدد:

- السلطات النقدية بيد مجلس النقد والقرض فيما يخص تكوين وتسيير السياسة النقدية
- إعادة رسم العلاقة ما بين (البنك المركزي والبنوك التجارية بالأخص ما يتعلق بإعادة الخصم وإعادة التمويل) العلاقة ما بين النظام البنكي والخزينة الذي جددت مهامه في تسيير جزء من حافظة البنوك الأولية
- عصرنه النظام المصرفي الجزائري وإدخال التكنولوجيا وعصرنه وتنمية نظام المعلومات الخاص بالبنك المركزي.

الامرية 03\_11 الصادرة بتاريخ 26 أوت 2003 ما جاءت به هذه الأمرية بخصوص البنك المركزي نذكر:<sup>2</sup>

❖ السماح للبنك المركزي بممارسة أفضل لمهامه وذلك:

- ✓ الفصل على مستوى البنك الجزائر ما بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض.
- ✓ توسيع مهام مجلس النقد والقرض.

<sup>1</sup>بوعزورة عمار، الجداول حول استقلالية البنك المركزي حالة بنك الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة سعد حلب، بدون عدد، ص 192.

<sup>2</sup>منصوري زين، استقلالية البنك المركزي وأثرها السياسة النقدية، ملتقى المنظومة المعرفية الجزائرية وتحولات الاقتصاديات واقع التحديات، جامعة الشلف، ص 231-232.

✓ تدعيم استقلالية لجنة البنوك.

❖ تدعيم التشاور والتنسيق ما بين البنك الجزائري والحكومة فيما يتعلق بالجانب المالي وذلك:

✓ إثراء مضمون وشروط التقارير الاقتصادية، والمالية، وتسيير بنك الجزائر.

✓ إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الحقوق والدين الخارجي.

✓ تمويل إعادة البناء الناجمة عن الكوارث التي تقع للبلد.

✓ انسياب أحسن للمعلومات المالية وضمنان مالي أفضل للبلد.

### 3\_ معايير استقلالية بنك الجزائر:

تستخدم عدة مؤشرات لقياس درجة استقلالية البنك الجزائر وتطور حول المعايير التالية:<sup>1</sup>

#### 1\_ من حيث سلطة الحكومة في تعيين الأعضاء: نجد أن إدارة البنك يرأسها محافظ يساعده 03

نواب يعينون بموجب مرسوم رئاسي يمنعهم القانون من ممارسة أي وظيفة حكومية أو عمومية أخرى، أما

مهامه فتمثل في:

- تمثيل الدولة في الهيئات المالية الدولية والبنوك المركزية الأجنبية.
- يمضي باسم بنك الجزائر كل الاتفاقيات والميزانيات وحسابات الميزانية.
- ينظم مصالح البنك ويحدد نشاطه.
- يعين ممثلي البنك المركزي لدى المجالس التابعة لمؤسسات أخرى يراها ذات فائدة.
- يحدد مهام وسلطات نوابه وغيرها من المهام الأخرى.

#### 2\_ من حيث إدارة السياسة النقدية: يعطي البنك المركزي الصلاحيات الكاملة في إدارة السياسة

النقدية إذ تنص المادة 35 على أن البنك الجزائر تتعلق مهمته في مجالات النقد والقرض والصرف

بإنشاء وتوفير الشروط اللازمة لتنمية سريعة للاقتصاد بحثا عن الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.

بهذا فهو مكلف بضبط التداول النقدي، التسيير والمراقبة بكل الوسائل لتوزيع القرض والسهر على

التسيير الجيد لالتزامات المالية من قبل الخارج وضبط سوق الصرف، وهذا يوضح لنا السلطة التي

أعطهاها القانون للبنك في إدارة السياسة النقدية.

<sup>1</sup>بحوصي مجدوب، استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض 90/10 والأمر 03/11، مجلة الواحات للبحوث ودراسات، العدد 16 (2012) 08-111، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة بشار، ص 106-109.

**3\_ من حيث درجة تدخل الحكومة:** يستشار بنك الجزائر من طرف الحكومة حول كل مشروع قانون أو نص يتعلق بالمالية والنقد. كما يمكن للبنك أن يقدم للحكومة كل اقتراح يراه ايجابيا على ميزان المدفوعات، حركات الأسعار، وضعية المالية العامة وكل ما يراه مهما لتطوير الاقتصاد، ويقوم بنك الجزائر كذلك بإعلام الحكومة بكل ما يخل بالاستقرار النقدي، ويمكنه أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية والإدارات المالية أن تمده بالإحصائيات والمعلومات التي يراها ضرورية لمتابعة وفهم تطور الوضعية الاقتصادية للنقد والقرض وميزان المدفوعات والمديونية الخارجية. كما يعهد لبنك الجزائر أيضا:

- تحديد معايير عمليات القرض مع الخارج وهو من يمنح القبول عليها ماعدا عندما يتعلق الاقتراض من طرف الدولة أو لحسابها.
- القيام بتركيز كل المعلومات الضرورية لمراقبة ومتابعة الالتزامات المالية اتجاه الخارج ويبلغها إلى وزارة المالية.
- مساعدة الحكومة في علاقاتها مع المؤسسات المالية الدولية وعند الحاجة يمثلها أمام المؤسسات أو في المؤتمرات الدولية.
- المشاركة في المفاوضات الدولية الخاصة بالمدفوعات والصرف والمقاصة فهو المكلف بتنفيذها لحساب الدولة، ورغم ذلك فان الحكومة ممثلة في وزير المالية يمكنها أن تطرح تعديلات على ما يصدر عن مجلس النقد والقرض من قرارات مرة واحدة.

**4\_ من حيث هدف السياسة النقدية:** حسب ما نص عليه القانون في مهام مجلس النقد والقرض.

للمجلس سلطات باعتباره السلطة النقدية من خلال:

- إصدار النقد كما جاء في المواد 4 و 5 من نفس القانون.
- يحدد ويساير ويتابع و يقيم السياسة النقدية.
- يحدد الأهداف النقدية خاصة فيما يتعلق بتطور المجاميع النقدية والقرض.
- يضع الأداة النقدية وقواعد الحذر للسوق النقدية.
- يحدد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبطه.

■ وضع قواعد الصرف وتنظيم سوق الصرف وغيرها من الأعمال

5\_ من حيث مساءلة البنك: حدد القانون نقاطا عديدة لذلك فمنها ما تعلق بالسر المهني أو حال

ارتكاب أخطاء جزئية

**المطلب الثالث: مسار السياسة النقدية في الجزائر وأدواتها (2010/2020)**

إن انتقال الجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق كانت له انعكاسات معتبرة على السياسة النقدية وعلى أهدافها وأدواتها، وان انتقال الاشتراكي إلى الاقتصاد الليبرالي تطلب من الحكومات المتعاقبة القيام بعدة إصلاحات اقتصادية، تمثلت خصوصا في الإصلاح النقدي لسنة 1988، وصولا إلى إصلاح 1990 المتعلق بالنقد والقرض، والذي وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية، ووضع مسار تطورها.

**1- تطور السياسة النقدية في الجزائر:**

بالنظر إلى التطورات الاقتصادية والمصرفية في الجزائر عبر المراحل المختلفة يمكن بيان أهم معالم السياسة النقدية وفقا لما يلي:<sup>1</sup>

خلال فترة الستينيات إلى بداية السبعينيات لم تكن هناك سياسة واضحة المعالم وذلك لخصوصية المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري في المجالين النقدي والمالي بشكل خاص، فقد كان هناك اعتماد كبير على ميزانية الدولة في تمويل مختلف الأنشطة الاستثمارية بما ينسجم والمخططات المركزية، الأمر الذي غيب معها آليات السياسة النقدية طلبه هذه المرحلة، حيث تم تسجيل عدم مرونة سعر الفائدة، وتفضيل الاستثمارات الحقيقية على حساب السياسة الائتمانية. أما خلال فترة السبعينات و التي ساد خلالها المخطط الرباعي الأول (1970/1973) و الثاني (1974/1977)، و التي تميزت بإخضاع دور النقد لسياسة الميزانية وتم إلغاء الحد الأقصى لمساهمات البنك المركزي في تمويل الخزينة العامة للدولة ، فبعد أن كانت السلطات الاقتصادية تتبع التسيير الإداري للائتمان لتمويل النشاط الاقتصادي ، اسند هذا الدور لوزارة المالية التي أخذت على عاتقها سلطة النقد و القرض ، لضمان تمويل احتياجات المؤسسات العمومية ضمن ما تم تخطيطه مركزيا ، كما تم خلال هذه المرحلة إلزام المؤسسات العمومية بتوطين جميع عملياتها المصرفية لدى بنك واحد ، فضلا عن إلزام المؤسسات المصرفية و المالية بالاكنتاب في سندات الخزينة ، لتأمين إعادة تمويل هذا الأخيرة ، وهو

<sup>1</sup> عيد الحق بوعتروس، محمد دهان، أثر تغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 61، 2010، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة منتوري قسنطينة، ص 108-110.

ما يبين لنا غياب آليات السياسة النقدية ، فقد ظلت السلطة النقدية بيد السلطات السياسية ( وزارتي التخطيط و المالية ) بعيدا عن البنك المركزي ، أما خلال عقد الثمانينات حيث عرف القطاع المصرفي بعض الإصلاحات كما عرفنا سابقا وما انبثق عن ذلك من اتجاه نحو لا مركزية القرار أحيانا خاصة بصدور قانون القرض و النقد لعام 1986، و الذي فصل بين البنك المركزي كسلطة نقدية و البنوك التجارية كبنوك أولية خاصة في مجال السياسة الائتمانية ، حيث انبثق عن ذلك مخطط وطني للقرض ، ويمكن حينها و البنك المركزي من تحديد أهداف التوسع النقدي وتفعيل آلية سعر إعادة الخصم و سعر الفائدة ابتداء من عام 1989 ، ومن ثم توضحت معالم السياسة الائتمانية للبنوك التجارية وتعززت بصدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية لعام 1988 القائم على مبدأ المردودية المالية و التجارية في التسيير ، كما تم إلغاء إلزامية التوطين لدب البنوك ، و تأكيد الدور التمويلي للبنوك التجارية لمختلف الاستخدامات بعيدا عن خزينة الدولة . لكن رغم كل هذه الجهود المبذولة ظلت السياسة النقدية بأدواتها المختلفة محتشمة إلى حد بعيد. بصدور قانون النقد و القرض (10/09) أعيد الاعتبار للبنك المركزي بصفته السلطة النقدية للدولة الجزائرية ، حيث اسند إليه مهام تسيير النقد و الائتمان الأمر الذي انعكس على السياسة النقدية المتبعة منذ سنة 1990، حيث تم التجسيد الفعلي لفصل الدائرة المالية عن الدائرة النقدية ، وتم وضع سقف للتمويل بالعجز القابل للاستيراد سنويا ، فضلا عن إلغاء الاكتاب الإجمالي للبنوك التجارية في سندات الخزينة ، الأمر الذي ترتب عنه تفعيل السوق النقدي و إرجاع السياسة النقدية لمكانتها كأداة ضبط اقتصادي وبعث سياسة ائتمانية فعالة للبنوك التجارية من خلال آلية سعر الفائدة واعتماد الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات التمويلية ، لذلك خلال هذه المرحلة بدأت تتضح معالم السياسة النقدية في الجزائر من خلال تفعيل رقابة البنك المركزي على نشاط البنوك التجارية باعتباره بنك البنوك و اخرم لجا للنظام الائتماني ككل ، ومن ثمة أصبح يؤثر على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية وما لذلك من آثار على التوسع النقدي في الجزائر ، إلا أن دخول الجزائر في إصلاحات اقتصادية شاملة خلال هذه المرحلة من خلال عقد اتفاقيات للدعم و المساندة مع مؤسسات النقد الدولية ابتداء من عام 1989 و إلى غاية عام 1994 ، ضمن شروط معينة اثر على السياسة النقدية المنتهجة خلال هذه المرحلة (التسعينيات خاصة )، وتميزت السياسة النقدية في هذه المرحلة بما يلي:

- الأداء غير الفعال للسياسة النقدية خاصة خلال الفترة (1993/1990).
- إتباع سياسة نقدية صارمة منذ سنة 1995 بمعدلات فائدة حقيقة بهدف الادخار المحلي
- السعي لتحسين أدوات السياسة النقدية، إذ تم إدخال أداة نظام الاحتياطي الإجمالي منذ سنة 1994

- التحول نحو الرقابة غير المباشرة لسياسة النقدية من خلال سياسة السوق المفتوح (السوق النقدي). من جراء مشروطة صندوق النقد الدولي أصبحت السياسة النقدية وسيلة هامة لإدارة الطلب النقدي. كل تلك القضايا دعمت دور السلطة النقدية وبالتالي فعلت دور السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، وقد انعكس ذلك على التوازنات النقدية الكلية.

إلا أن معدل تسييل الاقتصاد خلال عقد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي عرف انكماشاً نتيجة السياسة النقدية الصارمة التي تضمنها بنود المشروطة. وقد تدعمت سياسة إعادة الخصم التي يمارسها بنك الجزائر منذ سنة 2001 بصدر الأمر 01\_01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، ومن ثم السياسة الائتمانية التي بصدر الأمر رقم 01 يمارسها البنك المركزي تجاه البنوك التجارية، إن الوقوف على مسار السياسة النقدية الجزائرية يتطلب منا معرفة تطور حجم التداول النقدي بالمفهوم الضيق والواسع ومدى انعكاس ذلك على الجانب الحقيقي ممثلاً في الناتج الداخلي الخام.

## 2\_ أهداف السياسة النقدية في الجزائر:

عرفت الأهداف النهائية للسياسة النقدية عدة تغيرات تبعا لمختلف الإصلاحات التي شاهدها المنظومة البنكية خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض 90/10 والمتمثل في كل من الأمر 10/04. وتشير المادة 55 من قانون النقد والفرض إلى هدف السياسة النقدية.

تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد. حيث تعدد هذه الأهداف بحسب المادة نفسها لتشمل هدف النمو المنتظم للاقتصاد الوطني إلى جانب التشغيل الكامل، وهدف الحفاظ على استقرار الداخلي والخارجي للنقد، حيث نجد في ظل انعدام الاستقرار في الأسعار لا يمكن الحديث عن نمو الاقتصاد بصفة مستمرة ومستقرة.<sup>1</sup>

كما نصت المادة 35 من الأمر 03\_11 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 26 أوت 2003، المعدل و المتمم لقانون النقد و القرض على : تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد و القرض و الصرف في توفير أفضل الشروط و الحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد

<sup>1</sup>بوشوف نوال، فاتن الطيب، أثر إستقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر، المجلد 4 العدد 2، سبتمبر 2017، ص 106-107.

يتضح ما سبق استخدام مصطلح "سريع" ذو الدلالة الكمية ، بدلا من مصطلح "منتظم" ذو الدلالة الكيفية ( الوارد في الفقرة الأولى من المادة 55 من قانون النقد والقرض ) كما ألغى الأمر 03\_11 هدف إنماء الطاقات الإنتاجية أي إهمال هدف التشغيل الكامل . واستمر هذا الوضع في تعدد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، إلى غاية إصدار الأمر رقم 10\_04 بتاريخ 26 أوت 2010 ز

حيث نصت الفقرة الأولى من المادة الثانية منه، المعدلة والمتممة للمادة 35 من الأمر 03\_11 على:

تتمثل مهمة البنك الجزائر في الحرص على الاستقرار الأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو مدعم للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي. يتضح من نص المادة السابقة، إن استقرار المستوى العام للأسعار هو الهدف النهائي والوحيد للسياسة النقدية، وبالتالي فإن هذا التعديل تجاوز القصور الوارد في الأمر 03\_11 والمتمثل في تعدد الأهداف السياسية النقدية.<sup>1</sup>

### 3\_ أدوات السياسة النقدية في الجزائر:

كما نعلم أن السلطة النقدية قد شرعت في إصلاح السياسة النقدية بتهيئة عدة أدوات غير مباشرة لبنك الجزائر تتماشى مع حاجة التي يتطلبها الاقتصاد خاصة اقتصاد السوق النقدية، ومن أهم الأدوات التي نادى بها السياسة النقدية في الجزائر ما يلي:

#### الفرع الأول: معدل إعادة الخصم

إعادة الخصم هي وسيلة يرجع البنك التجاري بموجبها إلى البنك الجزائر للحصول على السيولة مقابل التنازل عن الأوراق التجارية و يعتبر احد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية ، يستعمله بنك الجزائر للتأثير في قدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو النقصان حيث كان بنك الجزائر قبل قانون 10\_90 يعامل القطاعات الاقتصادية وفق معيار المفاوضة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة الخصم خاص بكل قطاع لكن منذ سنة 1992 تم تعويضه بنظام التحديد الموحد لمعدل إعادة الخصم الذي يتم تغييره كل 12 شهر تقريبا ويقوم مجلس النقد و القرض بكيفيات و شروط تحيده ، و في بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية و القرض ، و يقترح في نفس الوقت أدوات السياسة النقدية

<sup>1</sup>شلغوم عميروش، فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 دراسة تحليلية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 1، مارس 2017، ص 36-37.



لتحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف الوسطية لبلوغ الهدف النهائي . وفي بداية كل ثلاثي يبرمج بنك الجزائر المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم.<sup>1</sup>

والجدول التالي يوضح مراحل تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر

جدول رقم (1-2): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000\_2020)

المعدل	إلى غاية	ابتداء من
7,50%	2000-10-21	2000-01-27
6,00%	2002-01-19	2000-10-22
5,50%	2003-05-31	2002-01-20
4,40%	2004-03-06	2003-06-01
4%	2016-09-30	2004-03-07
3,50%	2017-09-30	2016-10-01
3,75%	2018-09-30	2017-10-01
3,75%	2019-09-30	2018-10-01
3,75%	2020-09-30	2019-10-01

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على:

- بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 44 الجزائر، ديسمبر 2018 ص 17
- بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 45 الجزائر مارس 2019 ص 17
- بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 49 الجزائر، مارس 2020 ص 17

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل الخصم في انخفاض تدريجي حيث كان يقدر بنسبة 7,5% سنة 2000 لينخفض إلى 5,5% سنة 2002 بسبب الحالة المالية الجيدة على مستوى البنوك ، وهذا لظهور فائض السيولة في السوق النقدية منذ 2001 حيث جعل أداة إعادة التمويل المتمثلة في معدل إعادة الخصم غير نشطة و تجدر الإشارة إلى أن إعادة التمويل البنوك لدى البنك الجزائر أصبح معدوما من سنة 2001 ، حيث

<sup>1</sup> مواد 69-70-71-72 من قانون النقد والقرض غير أنه تم تثبيت هذا المعدل طبقا لتعليمية رقم 09/197 مؤرخة في 17/11/1997.

تعتبر سنة 2000 آخر سنة تم فيها إعادة التمويل ب 170,5 مليار دينار ، وعندما أصبح معدل إعادة الخصم اقل من 6% ليصل إلى 3,5% في 2016 ، وبعدها إلى 3,75% في 2017 و من 2017 إلى 2020 بقي هذا المعدل ثابت إلى غاية اليوم وذلك الاستقرار معدل التضخم عند مستويات دنيا و بانعدام إعادة التمويل لدى بنك الجزائر وهذا ما يفسر ثبات معدل إعادة الخصم

### الفرع الثاني: معدل الاحتياطي الإجباري

تعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري أداة فعالة لامتصاص السيولة الفائضة لدى البنوك و معالجة نمو الكتلة النقدية في الجزائر، و هي من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون 10/90 وحدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في الحالات الضرورية المنصوص عليها قانونا،<sup>1</sup> و فوض له استخدامها كأداة السياسة النقدية ، إلا أن الأمر 11/03 المعدل و المتمم للقانون السابق لم يذكر هذه الأداة بصورة مباشرة، غير أن بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2014 ، و الذي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع لمعدل الاحتياطي الإجباري الذي يمكن أن يصل إلى 15% من دون استثناء و بالأسلوب نفسه . بالإضافة إلى ذلك يتضمن تطبيق هذه السياسة في الجزائر منح الجزائر عائدا على الاحتياطات الإجبارية في شكل فائدة يتم احتسابها من حجم الاحتياطات، ومدة مكوناتها لدى البنك.<sup>2</sup>

ويمكن توضيح تطور المعدل الاحتياطي ابتداء من سنة 2001 إلى سنة 2020

### جدول رقم (2-2): تطور معدل الاحتياطي في الجزائر خلال الفترة (2001\_2020)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل	3%	4,25%	6,25%	6,5%	6,5%	6,5%	6,5%	8%	8%	9%
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المعدل	9%	11%	12%	12%	12%	8%	4%	10%	10%	8%

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على:

- بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 44 الجزائر، ديسمبر 2018 ص 17
- بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 45 الجزائر، مارس 2019 ص 17

<sup>1</sup>المادة 93 من قانون نقد والقرض.

<sup>2</sup>تعليمة رقم 02/04 مؤرخة بتاريخ 2004/05/13 المتعلقة بالنظام الاحتياطي القانوني.

- بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 49 الجزائر، مارس 2020 ص 17
- صندوق النقد الدولي: كلمة محافظ بنك الجزائر في الاجتماع المشترك الصندوق النقد والقرض، 26 ابريل 2020.

إن رفع معدل الاحتياطي الإجباري منذ 2002 و خاصة ابتداء من 2008 و 2009 و توصله في الارتفاع سنة 2013، 2012، 2010 ، يعتبر تشديدا من السلطات النقدية على أهمية هذه الأداة في التأثير في سيولة البنوك التجارية و في الحد من التضخم ، حيث أدى تطور معدلات الاحتياطي الإجباري سنة 2002 مقارنة ب 2001 إلى نمو هذه الاحتياطات بمعدل 151,72% و استمر بالارتفاع إلى غاية 2015 ليصل إلى 12% لينخفض بعدها سنة 2016 إلى 8% و 4% سنة 2017 ، مما يعني أن الاقتصاد الوطني يعاني من حالة ركود في تلك المرحلة و انخفاض المعدل هنا هو سياسة نقدية توسعية تعمل على إعطاء البنوك القدرة على التوسع في منح الائتمان و انتعاش الاقتصادي ومعالجة الركود ، ثم يعود إلى الارتفاع السنين 2018 و 2019 إلى 10% ، و في سنة 2020 انخفاض إلى 8%.

### الفرع الثالث: عمليات السوق المفتوح

تتضمن عمليات السوق المفتوحة قيام بنك الجزائر بشراء وبيع السندات التي تقل مدة استحقاقها المتبقية عن ستة أشهر، أو أوراق خاصة مقبولة في إعادة الخصم، أو في تقديم التسبيقات المادة رقم 76 من القانون (10\_90). وتكون عمليات شراء وبيع هذه السندات بمبادرة من بنك الجزائر وتتم بشكل مباشر مع البنوك والمؤسسات المالية المخولة كما تجدر الإشارة إلى أن هذه العمليات لا تتم وفق جدول زمني محدد، بل تتم كلما رأى بنك الجزائر ضرورة لذلك. وقد حدد القانون 10\_90 القيمة الإجمالية للسندات العمومية التي يمكن لبنك الجزائر أن يجريها على العمليات، على ألا تتجاوز سقف 20% من الإيرادات العادية للدولة بالنسبة للسنة المالية السابقة. غير أن هذا السقف تم التخلي عنه منذ صدور الأمر رقم 11\_03 المتعلق بالنقد و القرض وذلك حسب المادة 54 من الأمر 11\_03 ، كما لا يسمح له بالتدخل في السوق الأولية للحصول على السندات الخزينة (المادة 41 من الأمر 11\_03) ، و رغم فعالية هذه الأداة إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة في نهاية ديسمبر 1996 وقد شملت مبلغا قدره : 4 مليون دينار بمعدل فائدة 14,94% ، و منذ ظهور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001 ، لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتنعاص السيولة الفائضة ، لكن هناك مجهودات مبدولة منذ سنة 2004 لاستعمال هذه الأداة كأداة نقدية فعالة ، على أن يقوم المتعاملون الاقتصاديون بطرح الأوراق المالية على المدى المتوسط و

الطويل لتفعيل عمل السوق النقدية ، ورغم هذه المجهودات إلا أن عمليات السوق المفتوحة بقيت غير مستعملة منذ سنة 2002 إلى غاية سنة 2009 ، ورغم أن دورها يبقى مهم و فعال في تعديل السيولة البنكية .<sup>1</sup>

### الفرع الرابع: استرجاع السيولة بالمنافسة

تعتبر آلية استرجاع السيولة بالمنافسة من طرف بنك الجزائر إحدى التقنيات التي استحدثتها هذا البنك كأسلوب لسحب فائض السيولة ، وقد دخلت هذه الآلية حيز التنفيذ منذ شهر ابريل 2002 و تعتمد آلية استرجاع السيولة على بياض على استدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي مقابل استحقاق لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق وذلك غير متناقصة يعلنها بنك الجزائر قد سمحت هذه الأداة لبنك الجزائر بتثبيت المبلغ الإجمالي لاسترجاع السيولة عند حوالي 450 مليون منتصف شهر جوان 2007 من اجل امتصاص المزيد من السيولة .<sup>2</sup>

### أدوات أخرى للسياسة النقدية في الجزائر:

هناك أدوات أخرى للسياسة النقدية تم استعمالها من طرف السلطات النقدية الجزائرية من اجل تحقيق أهداف السياسة النقدية نذكر منها:

### تسهيلات الودائع الملغاة للفائدة:

جاء تطبيق آلية تسهيله الودائع الملغاة للفائدة ابتداء من 2005 وفقا للتعليمية رقم 04\_05 المؤرخة في 14 جوان 2005، فالتسهيلات الدائمة للودائع لدى بنك الجزائر ل 24 ساعة التي يتم القيام بها على بياض وبمبادرة من البنوك يتم مكافأتها بمعدل ثابت يعلن عنه بنك الجزائر، يتغير هذا المعدل حسب تقلبات السوق وتطور هيكل معدلات وتدخلات بنك الجزائر.

<sup>1</sup> علي بن قدور بيبر، السياسة النقدية والتوازن الاقتصاد الكلي، دار الابتسام للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2018، ص 282.  
<sup>2</sup> رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2000-2010، بحوث اقتصاديات عربية الجزائر، العددان، 62-63، 2013، ص 201.

## المبحث الثاني: تقييم النتائج

تولي السلطات النقدية في مختلف الدول أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصدارها بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية، وهو ما يستدعي تتبع السلطة النقدية (البنك المركزي) لعرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه بزيادة حجمه أو تقليله، وفي الجزائر يتم العرض النقدي من خلال الإصدار النقدي والائتمان.

### المطلب الأول: تطور الكتلة النقدي في الجزائر خلال الفترة (2010/2020):

تعد وظيفة الإصدار النقدي في الجزائر من مسؤوليات بنك الجزائر، وتتكون الكتلة النقدية في الجزائر من العناصر التالية:<sup>1</sup>

**النقود الورقية:** تتمثل النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية، وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.

**النقود الكتابية:** تتمثل في النقود المتداولة عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب آخر، وتتكون أساسا من ودائع تحت الطلب لدى البنوك، وودائع مراكز الحساب الجاري للتوفير.

**اشباه النقود:** تتكون من الودائع الموزعة لغرض الحصول على فوائد وودائع لأجل والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، وهي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصاديين، وهذه العناصر يطلق عليها اسم السيولة المحلية، M2 وبالتالي فان العنصرين الأول والثاني يشكلان المتاحات النقدية أو الكتلة النقدية بالمعنى الضيق (M1)، وبإضافة العنصر الثالث يتم الحصول على الكتلة النقدية بالمعنى الواسع (M2).

<sup>1</sup>سمير آيات يحيى، التحديات النقدية الدولية ونظم العرف الملازم للجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2013/2014، ص 212.

ويمكن تتبع تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020 حسب الجدول التالي:

جدول رقم (2-3): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010/ 2020 (الوحدة مليار دينار جزائري)

السنوات	النقود القانونية	النقود الكتابية	الكتلة النقدية M1	معدل النمو %	اشباه النقود	الكتلة النقدية M2	معدل النمو %
2010	2089,6	3657,8	5756,4	14,0	2524,3	8280,7	13,8
2011	2571,5	4570,3	7141,7	24,1	2787,5	9929,2	19,9
2012	2952,3	4729,2	7681,8	7,6	3333,6	11015,4	10,9
2013	3204,0	5045,8	8249,8	7,4	3691,7	11941,5	8,4
2014	3658,9	5944,1	9603,0	16,4	4083,7	1368,7	14,6
2015	4108,1	5153,1	9261,2	-3,6	4443,7	13704,5	0,1
2016	4497,3	4909,8	9407,0	1,6	4409,3	13704,5	0,8
2017	4716,9	5549,1	10266,0	9,1	4708,5	14974,6	8,4
2018	/	/	11404,1	11,1	5232,6	16636,7	11,1
2019	/	/	10979,2	-	5531,4	16510,7	-

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الوحدة: مليار دج

- بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 45 الجزائر، مارس 2019 ص 10\_11
- بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 49 الجزائر، مارس 2020 ص 10\_11
- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2020
- بنك الجزائر: التقرير السنوي لتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، (2010،2012،2013،2016،2017)

من خلال معطيات الجدول رقم (2) يتضح النمو المتزايد للكتلة النقدية M1 حيث انتقلت من 5756,4 مليار دج سنة 2010 إلى 9603,0 مليار دج سنة 2014 مما يوضح عودة الثقة في العملة المحلية وزيادة معدل الادخار ، لتشهد انخفاضا سنة 2015 حيث بلغت ما قيمته 9261,2 مليار دج و هذا تحت اثر تقلص الودائع تحت الطلب ب 13,3% ، بينما استأنفت النقود الورقية توسعها بوتيرة مرتفعة تقدر ب 12,3% ، وهذا ما يبرر أن إدارة السياسة النقدية ستتجه تدريجا بعد 2015 نحو ضخ السيولة ، أما خلال سنتي 2016 و 2017 فقد تميز المجتمع النقدي M1 بارتفاعه بما يقارب 9,1% خلال سنة 2017 مقابل 1,6% في 2016 ، ورغم تقلص تزايد كل من التداول النقدي الورقي الذي لم يرتفع سوى ب 4,9% مقابل 9,5% في سنة 2016 ، و الودائع لدى مركز الصكوك البريدي (2% مقابل 7,4% في 2016) . أما الودائع لدى الخزينة فقد عرفت مرة أخرى تسارعا في تراجعها بالغتا 35,5% مقابل 24,6% في 2016. أما فيما يخص الكتلة النقدية M2 فقد شهدت خلال الفترة (2014/2010) معدلات نمو تعتبر متقاربة وقد ساهم في هذه المعدلات قطاع المحروقات بالإضافة إلى نسبة نمو التداول النقدي خارج البنوك. أما فيما يخص سنتي 2015 و 2016 فقد شهدت M2 معدلات نمو ضئيلة جدا تمثلت في 0,13% و 0,8% على التوالي وذلك راجع بالأساس لانخفاض إيرادات قطاع المحروقات بسبب انهيار أسعار النفط وكذلك لانخفاض حجم الودائع تحت الطلب.

ليعود الارتفاع من جديد في الكتلة النقدية M2 خلال سنتي 2017 و 2018 حيث سجلت نسبة نمو 8,4% و 11,1% على التوالي، ويعود ارتفاع الكتلة النقدية M2 في 2017 أساسا قوي في الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف ب 20,5%، وزيادة ال مجموع M1 بما يقارب 11,1% لسنة 2018.

### المطلب الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2020/2010)

مقابلات الكتلة النقدية تتمثل في مستحقات الجهة المصدرة للنقود على الغير، فهي تلك الأصول التي تقابل عملية إصدار النقود من قبل النظام البنكي، وتتمثل هذه الأصول في:<sup>1</sup>

**احتياطي الصرف الأجنبي:** يكتسي أهمية بالغة ضمن مقابلات الكتلة النقدية، وهو عبارة عن تلك الأصول الخارجية التي تكون متاحة بسهولة للسلطات النقدية والتي تتحكم فيها من اجل التمويل المباشر للاختلالات

<sup>1</sup> بلقاسم زايري، اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، كلية علوم الاقتصاد والتجارة، 2010، ص 47.

المدفوعات والتنظيم غير المباشر لكمياتها من خلال التدخل في أسواق الصرف للتأثير في سعر الصرف العملة أو لأغراض أخرى ويتكون أساسا من:

- ❖ الرصيد الذهبي: هو أصل حقيقي يتكون من السبائك والعملات الذهبية الموجودة في البنك المركزي.
- ❖ العملات الأجنبية: تعتبر أصلا حقيقيا وان كانت تظهر في شكل نقدي تنجم عن المدفوعات الدولية.
- ❖ حقوق السحب الخاصة: قروض دفترية ينشئها صندوق النقد الدولي ويستخدمها لمساعدة أعضائه بصورة اختيارية.

القروض المقدمة للخزينة العمومية (للدولة): حيث تقترض الحكومة من القطاع البنكي لتمويل عجزها في شكل سلف مباشر قصيرة الأجل، كما يمكنها إصدار سندات وبيعها.

قروض للاقتصاد: تتمثل في الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية للأعوان الاقتصاديين مباشرة ويخصم الأوراق التجارية أو فتح اعتمادات مما يؤدي إلى خلق نقود الودائع.

ويمكن عرض التطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر بالجدول التالي:

السنوات	صافي أصول الأجنبية	قروض مقدمة للدولة	قروض مقدمة للاقتصاد
2010	11996,5	-3510,9	3286,1
2011	13922,4	-3406,6	3726,5
2012	14940	-3334,0	4287,6
2013	15225,5	-3235,4	5156,3
2014	1560,79	-1992,3	6504,6
2015	15375,4	576,5	7277,2
2016	12696,0	2682,2	7909,9
2017	11227,7	4691,9	8880,0
2018	9485,6	6325,7	9976,3
2019	7598,7	7023,9	10857,8



جدول رقم (2-4): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010/2020) (الوحدة  
مليار دينار جزائري)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على

الوحدة: مليار دج

\_\_بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 45، الجزائر مارس 2019، ص 10\_11

\_\_بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 49، الجزائر مارس 2020، ص 10\_11

bulletin statistique de la banque d'Algérie. Série rétrospectives. \_

Statistique monétaires (1964/2008). Les reports de 2010/2012.

Evaluation économique en Algérie banque d'Algérie (2013/ 2014/

2015/ 2016/ 2017).

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي: بالنسبة لي

**صافي الأصول الأجنبية:** عرفت خلال الفترة (2010/2014) ظاهرة نقدية جديدة ميزت تطور الوضعية النقدية، وهي تغطية صافي الأصول الأجنبية كمحدد هيكلية رئيسي للتوسع النقدي في الجزائر بعد تجاوز هذه الأصول منذ قبل سنة 2010 السيولات النقدية وشبه النقدية في الاقتصاد الوطني، وانخفضت قيمة صافي الأصول الأجنبية من 15375,4 مليار دج سنة 2015 إلى 11227 مليار دج سنة 2017. ويعود هذا الانخفاض بالأساس للانخفاض المستمر للأسعار النفط ابتداء من سنة 2015، وكذلك لانخفاض قيمة الدولار مقابل الاورو وانخفاض سعر الصرف العملة الوطنية، والذي قدر ب 109,44 مقابل 1 دولار سنة 2016.

كما عرفت السنتين 2017 و 2018 انخفاض وتراجع في نسبة 10,9% في سنة 2017 و 15,5% في سنة 2018 أي ما يمثل تراجع ب 1741,8 مليار دج أي أصبح بقيمة 9485,6 مليار دج، ويفسر هذا التقلص الذي عرفه صافي التدفقات السلبية للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، بانخفاض سعر الصرف الدينار مقابل الدولار على الرغم من تحسن في سعر الصرف الاورو مقابل الدولار (العملات التي تشكل احتياطات الصرف) بين 2017 و 2018.

القروض المقدمة للدولة (الخزينة العمومية): لقد تميزت بمرحلتين كالتالي:

المرحلة الأولى (2010/2014): في ظل تواصل إنعاش أسعار النفط خلال هذه الفترة، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الخزينة الدولة فقد اكتسبت صفة الدائن، وبالتالي في هذه المرحلة قلل الاعتماد على القروض المقدمة من قبل الجهاز المصرفي للخزينة، وقد بلغت ما قيمته 3510,9 مليار دج سنة 2010 وبلغت 3334,0 دج سنة 2012، وصولاً إلى 1992,3 مليار دج سنة 2014.

المرحلة الثانية (2015/2020): بعد انهيار أسعار النفط خلال السداسي الثاني لسنة 2014، لجأت الخزينة العمومية إلى الجهاز المصرفي كمقترض، وهذا ابتداء من سنة 2015 و ذلك بمبلغ 567,5 مليار دج، وبمبلغ 4691,9 مليار دج سنة 2017، تحت اثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية التي انتقلت من 870,1 مليار دج نهاية 2016 إلى 1967,4 مليار دج في نهاية 2017 برغم من انخفاض مستحقات المصارف على الدولة، وفي نهاية سنة 2017 عرف ارتفاع بمقدار 34,8% منتقلاً من 4691,9 مليار دج إلى 6325,7 مليار دج في نهاية سنة 2018، تحت اثر تزايد مستحقات البنك الجزائر على الخزينة العمومية التي انتقلت من 1967,4 مليار دج في نهاية 2017 إلى 3857,8 مليار دج في نهاية سنة 2018 ذلك بالرغم من انخفاض مستحقات المصارف التجارية على الدولة.

**القروض المقدمة للاقتصاد:** شهدت منذ سنة 2010 اتجاها تصاعدياً وصولاً لسنة 2017، حيث بلغت سنة 2010 ما قيمته 3286,1 مليار دج وسنة 2015 ما قيمته 7277,2 مليار دج، لتبلغ سنة 2017 ما قيمته 8880,0 مليار دج. وقد كانت الزيادة بمعدلات نمو مختلفة من سنة لأخرى ويشير هذا الارتفاع إلى زيادة الفوائض المالية نتيجة تحسن الوضع المالي بسبب ارتفاع أسعار النفط من جهة وزيادة طلب الأشخاص على القروض المصرفية من جهة أخرى، وكذا تمويل الاستثمارات عن طريق القروض، بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانية التي اعتمدها البنوك وهذا من اجل تمويل المشاريع الاقتصادية أو في مجال القروض الاستهلاكية التي شهدت ارتفاعاً محسوساً مؤخراً. وهذا في ظل تراجع موارد البنوك وتزايدت خلال سنة 2018 ب 12,4% مقابل 12,3% في 2017، وبالغة 9976,3 في 2018.

### المطلب الثالث: دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة (السياسة النقدية و العرض النقدي)

لإثبات العلاقة بين السياسة النقدية والكتلة النقدية استعملنا نموذج SPSS بين ادوات السياسة النقدية المتمثلة في معدل اعادة الخصم واحتياطي إجباري تم إسقاطهم على المجتمعات النقدية  $M_1$  و  $M_2$  حيث نلاحظ العلاقة عكسية بين معدل اعادة الخصم والمجمعات النقدية يوجد ارتباط بين اداة معدل الخصم حيث قدرت

الدلالة إحصائية  $0,05 > 0,46$ ، أما عند اداة احتياطي اجباري لاحظنا قيمة دلالة احصائية أكبر من  $0,05$  أي لا يوجد إرتباط حيث استنتجنا أنه إذا زاد البنك المركزي في حسم معدل الخصم يؤثر على حجم القروض النقدية بنقصان وإذا قام البنك بتخفيض معدل اعادة الخصم فإنه يؤثر على حجم المعروض النقدي بزيادة. ويعتبر معدل اعادة الخصم من ادوات التي يعتمد عليها البنك المركزي في حل أزمات القصيرة لأنها تعتبر أداة قصيرة أجل.

		معدل_الخصم	m
معدل_الخصم	Corrélation de Pearson	1	-.641-*
	Sig. (bilatérale)		.046
	N	10	10
m	Corrélation de Pearson	-.641-*	1
	Sig. (bilatérale)	.046	
	N	10	10

		m	معدل_احتياطي_اجباري
m	Corrélation de Pearson	1	-.316-
	Sig. (bilatérale)		.373
	N	10	10
معدل_احتياطي_اجباري	Corrélation de Pearson	-.316-	1
	Sig. (bilatérale)	.373	
	N	10	10

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.641 <sup>a</sup>	.411	.338	2301.71838

a. Prédicteurs : (Constante), معدل_الخصم
b. Variable dépendante : m

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	29609757 .314	1	29609757 .314	5.589	.046 <sup>b</sup>
	Résidus	42383260 .190	8	5297907. 524		
	Total	71993017 .504	9			

a. Variable dépendante : m

b. Prédicteurs : (Constante),  
معدل\_الخصم

#### Coefficients<sup>a</sup>

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Ecart standard	Bêta		
1 (Constante)	50150.482	16833.870		2.979	.018
معدل_الخصم	-10260.562-	4340.162	-.641-	-2.364-	.046

a. Variable dépendante : m

Statistiques descriptives					
	N	Minimum	Maximu m	Moyenne	Ecart type
معدل الخصم	10	3.50	4.00	3.8750	.17678
معدل احتياطي اجباري	10	4.00	12.00	9.7000	2.45176
m1	10	5756.40	11404.10	8975.0200	1769.04243
m2	10	1368.70	16636.70	11806.5870	4573.51909
m	10	5485.85	14020.40	10390.8035	2828.28997

## خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا لم سابقا توصلنا، إلى أن الجزائر قامت بإنشاء البنك المركزي سنة 1963 وأوكلته كل مهام التي تختص بها البنوك المركزية في كل دول العالم، واكتسبت عدة وظائف منها: إصدار النقدي، بنك الحكومة، بنك البنوك.

ونظرا للنقائص التي شهدتها الجهاز المصرفي آنذاك فقد تمت عدة إصلاحات (1986 و 1988) ولعل أهم إصلاح هو قانون النقد والقرض 1990، حيث توصلت التعديلات خاصة في السياسة النقدية والجهاز المصرفي ككل، أما فيما يخص السياسة النقدية فقد تطورت أهدافها وأدواتها للأفضل وظهرت معالمها بعد قانون النقد والقرض اي بعد سنة 1990.

ومع بداية الألفية تولت السلطات النقدية في مختلف الدول أهمية كبيرة للنقود وتنظيم إصدارها، بما يتوافق مع الأهداف الاقتصادية الكلية، وقد اعتكفت على الأدوات الغير مباشرة خاصة أداة استرجاع السيولة ومقابلات الكتلة النقدية متمثلة في صافي أصول الأجنبية وقروض مقدمة للدولة وقروض مقدمة للاقتصاد، حيث شهدت ارتفاع محسوس مؤخرا، وتبقى الجزائر مرتبطة بأسعار النفط التي تؤثر بإيجاب أو بالسلب على خزينة الدولة.

خاتمة

## خاتمة

تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدولة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي حيث تطرقنا في بحثنا إلى تقديم دراسة تحليلية حول السياسة النقدية ودورها في تحكم في العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2020/201 لذلك تطبيق من هذه دراسة الة تقسيم بحثنا إلى فعلان.

حيث توصلنا في الفصل الأول إلى أن السياسة النقدية تمثل الجانب النقدي للسياسة التي تطبقها دولة، فإن اهم الجوانب التي يهتم بها مسؤولين الدولة عند تنفيذها التأكد من فعالية الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي في توصل إلى الأهداف الاقتصادية التي تخطط لها الحكومة مما يضمن تحقيق درجة معينة من الاستقرار الاقتصادي داخل البلد الذي يقصد به كمية النقود المتداولة في المجتمع خلال الفترة الزمنية المعنية، وتطرقنا كذلك إلى مكوناته ومحدداته، وقد توصلنا إلى أن البنك المركزي هو المسؤول في تحكم في العرض النقدي.

من خلال الفصل الثاني الذي خصص لدراسة حالة الجزائر خلا الفترة 2010-2020 تم التوصل أن السياسة النقدية كما توصلنا أيضا أن إصدار قانون النقد العرض 10/90 ساهم في العمل على استقلال السياسة النقدية وتحريها.

حيث استهدف بحثنا إلى إجابة على الإشكالية مطروحة المتمثلة في "مدى فعالية أدوات السياسة النقدية في التحكم في العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2010-2020).

وقد توصلنا إلى النتائج التالية التي تعتبر إجابة على الفرضيات المطروحة سابقا:

- تغير السياسة النقدية ملون أساسي من مكونات السياسة الاقتصاد وهي مجموعة إجراءات وتدابير التي تتخذها السلطات النقدية المتمثلة في البنك الجزائري لتأثير على حجم معرض النقدي سواء بنقصان أو بزيادة معتمدة على ادواتها.
- وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- تنقسم أدوات السياسة النقدية إلى أدوات غير مباشرة متمثلة في سياسة إعادة الخصم، سياسة الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة وأدوات مباشرة متمثلة في سياسة تأطير القروض بإضافة إلى أدوات أخرى تتكون من تعليمات وتوجيهات والاعلام والافناع الأدبي، وبهذا فإن البنك الجزائري يعتمد عدة أدوات للسيطرة على العرض النقدي لكن أكثرها سعر إعادة الخصم وعمليات سوق مفتوحة وسياسة احتياطي قانوني.



وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

- يعتبر بنك الجزائر المسؤول مباشر عن حرص على تنفيذ السياسة النقدية، لذا تتوقف فعاليته على درجة إستقلالية كما أكد قانون النقد والقرض 10/90 على منح استقلالية التامة للبنك المركزي ليتحرر من القيود الذي يساعده على تحكّم في السياسة النقدية. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأخيرة.

التوصيات:

بناء على النتائج التي توصلنا إليها ولجعل دور السياسة في ضبط المعروض نقدي دور فعال نوصي بالآتي:

- تنوع أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة من قبل البنك الجزائري وتفعيل الأدوات التي لم تعد قيد الاستعمال.
- نشر الوعي المعرفي لدى الجمهور ولذلك للتحكم في السيولة التي تؤثر في تحكّم في التكلفة النقدية المتداولة.
- إعطاء استقلالية أكبر للبنك الجزائري وتعزيز دوره لممارسة وتنفيذ السياسة النقدية مما يضمن له البنك في العرض النقدي.

قائمة  
المصادر  
والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. أحمد زهير الشامية، النقود والمعارف، دار زهران للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2010.
2. أكرم حداد، مشهور رهدلول، النقود والمعارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 2، الأردن، 2008.
3. أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك "بين النظري والتطبيقي، إدارة المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
4. بلعوز علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، طبعة الثانية، الجزائر، 2006.
5. حسن أحمد عبد الرحمان، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر، ط 1، مصر، 2008.
6. خباية عبد الله، الاقتصاد المعرفي للبنوك الإلكترونية والبنوك التجارية السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.
7. سوزي عدلي، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمعرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 1، لبنان.
8. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم والاهداف والأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
9. الطاهر لطرشن تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 7، الجزائر، 2011.
10. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمعرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
11. علي بن قدور بيدر، السياسة النقدية والتوازن الاقتصاد الكلي، دار الابتسام للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2018.
12. علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دمشق، سوريا، 2011.
13. قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
14. محمد مروان السمان، محمد طام محبك، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2009.
15. محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمعارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2010.

16. نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسة الاقتصادية، البازوري للنشر والتوزيع، ط 2، الأردن، 2015.

**المذكرات والاطروحات:**

17. أكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال فترة 2000-2009، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010/2011.

18. بوبكر كميلية، تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية تنفيذ السياسة النقدية دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة العربي بن المهدي، أم البواقي، 2009/2010.

19. سمير آيات يحيى، التحديات النقدية الدولية ونظم العرف الملائم للجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2013/2014.

20. شوراد حمزة، علاقة البنوك المشاركة بالبنوك مركزية في ظل نظام الرقابة النقدية التقليدية دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة الجزائري، شهادة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006/2007.

21. علية عبد الباسط عبد الصمد، أثر نمو عرض النقود على القطاع الخاص في الجزائر خلال فترة 2000-2010، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، المركز الجامعي بالوادى، 2010-2011.

22. فتيحة مزايشي، أثر السياسة النقدية على المستوى المعيشة، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2018.

**المجلات والمقالات والملتقيات:**

23. باصور كمال، أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي بإشارة إلى حالة الجزائر فترة 2000-2016، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة يحيى فارس المدية، الجزائر، العدد 06، جوان 2016.

24. بحوصي مجدوب، استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولي) بين قانون النقد والقرض 90/10 والأمر 03/11، مجلة الواحات للبحوث ودراسات، العدد 16 (2012) 08-111، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة بشار.

25. بلقاسم زايري، اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 07، كلية علوم الاقتصاد والتجارة، 2010.
26. بوشوف نوال، فاتن الطيب، أثر إستقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر، المجلد 4 العدد 2، سبتمبر 2017.
27. بوغزورة عمار، الجداول حول استقلالية البنك المركزي حالة بنك الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة سعد حلب، بدون عدد.
28. رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2000-2010، بحوث اقتصاديات عربية الجزائر، العددان، 62-63، 2013.
29. شلغوم عميروش، فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 دراسة تحليلية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 1، مارس 2017.
30. عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، أثر تغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 61، 2010، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة منتوري قسنطينة.
31. منصورى زين، استقلالية البنك المركزي وأثرها السياسة النقدية، ملتقى المنظومة المعرفية الجزائرية وتحولات الاقتصاديات واقع التحديات، جامعة الشلف.
32. وفاء رمضانى، عقبة ريمي، أثر تغيرات العرض النقدي على معدلات البطالة في الجزائر دراسة قياسية لفترة 1990-2017، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مجلد 12، عدد 02، 2019/12/19.
- المواد والقوانين:**
33. تعليمية رقم 02/04 مؤرخة بتاريخ 2004/05/13 المتعلقة بالنظام الاحتياطي القانوني.
34. المادة 1 من قانون النقد والقرض.
35. المادة 93 من قانون نقد والقرض.
36. مواد 69-70-71-72 من قانون النقد والقرض غير أنه تم تثبيت هذا المعدل طبقا لتعليمية رقم 197/09 مؤرخة في 1997/11/17.
37. بنك الجزائر: التقرير السنوي لتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، (2010، 2012، 2013، 2016، 2017،